الجمهوريـة الجزائـريـة الديمقراطيـة الشعبيـة

**République Algérienne Démocratique et Populaire**

وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي

**Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique**

**المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف لميلة**

معهد الآداب واللّغات

قسم اللّغة والأدب العربي

المرجع: .....

## عنوان المذكّرة

# أثر نظريّة الاقتضاء في تفسير العمل النّحويّ

## دراسة في كتاب مشكلة العامل النّحويّ ونظريّة الاقتضاء

**– فخر الدين قباوة–**

مذكّرة مقدّمة لنيل شهادة الماستر في اللّغة والأدب العربيّ

تخصّص: لسانيات عربية

**إعداد الطالبين:**

*– قيس قرور

*– عبد العلي مزماز

**إشراف الأستاذ(ة):**

د. وريدة قرج

**السّنة الجامعيّة: 2025/2024**

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة 105]

الحمد لله تبارك و تعإلى نشكره وعلى نعمه التي لا تحصى، فهو مبدأ الحمد و منتهاه، حببنا بنعمه طلب العلم و سهل لنا طرقه، و منحنا القدرة و التوفيق لإتمام هذا البحث.

يسرنا أن نتقدم بأجمل عبارات الشكر و التقدير التي لابد أن تسبق حروفنا وتنهي سطورنا معبرةً عن صدق المعاني النّابعة من قلوبنا

إلى أستاذتنا المشرفة

## " الدكتورة وريدة قرج "

أطال الله في عمرها ونفع بعلمها و بارك لها في صحتها و عافاها لقبولها الإشراف على مذكرتنا رغم مشاغلها الكثيرة و على ما أمدتنا من نصائح هامة و توجيهات قيمة، ووقفت بجانبنا على كل كبيرة و صغيرة

من أول انطلاقنا في عمل هذه المذكرة و لم تبخل علينا بأية معرفة

**"اللّهم جازها بأحسن مما جازيت به عبادك الصالحين"**

كما لا ننسى أن نوجه كل الشكر و العرفان إلى من قدم لنا يد العون و المساعدة من أساتذة قسم الأدب العربي ونخص بالذكر الأستاذين

*الدكتور سليم عواريب والدكتور فاتح مرزوه* "

لما قدموه لنا من معلومات و توجيهات و إرشادات قيمة التي زادت من رصيدنا المعرفي

فنسأل المولى العزيز أن يجعلهم من النّاجحين، ومنك قريب يا رب.

لكم منا أسمى آيات التقدير و الاحترام يا أستاذتنا الفُضل.

و في الأخير نتوجه بالشكر إلى كل من ساعدنا من بعيد أو قريب على إنجاز هذا العمل المتواضع و نسأل الله عزوجل أن يهدينا سبيل الرشاد و يلهمنا التوفيق و السداد.

# مقدّمة

يعد النّحو العربي جوهر اللّغة العربية، وسرّ فصاحتها، وحصنها الحصين، وحاميها من اللّحن المشين، والسبيل لفهم كلام ربّ العالمين، لذلك وصفه الأعلام السابقون بأنه ميزان العربية.

وقد مثّلت **نظرية العامل** إحدى الركائز الكبرى التي بنى عليها النّحاة نظرتهم للتراكيب العربية، وبحثوا عن طريقة تضبط التغيرات، وتربط مكونات الجملة، وتعين على إدراك العلاقة بين عناصرها، وما ينجم عن هذه العلاقات من آثار معنوية ولفظية، وتتمثل هذه الطريقة في فكرة **العمل** وهي فكرة تقوم على العامل والمعمول والعلامة الإعرابية، وعلى الرغم من الأهمية التي نالها مفهوم العامل في الدرس النّحوي، غير أنّه ظل محل إشكال سواء من جهة طبيعته أو من جهة الأسس التي يقوم عليها العمل النّحوي، لذلك سعى كثير من الباحثين المعاصرين لتجاوز تلك الإشكالات في ظِـلِّ محاولات نقدية وتجديـدية في الـدرس النّـحوي المعـاصر، ومن أبرزهم العَلَم اللّغوي **فخر الدين قباوة** الذى قدّم نظرية بديلة تقوم على مفهوم الاقتضاء بوصفه تفسيرا جديدا للعمل النّحو، لهذا ارتأينا عقد دراسة حوله تحت عنوان**(أثر نظريّة الاقتضاء في تفسير العمل النّحويّ دراسة في كتاب مشكلة العامل النّحويّ ونظريّة الاقتضاء لفخر الدين قباوة )** .

وتكمن أهمية هذا البحث في الحاجة الملحة لدى الدارسين والباحثين إلى إعادة قراءة المفاهيم النّحوية والقضايا الكبرى مثل العامل، العمل، الإعراب، بما يلائم طبيعة اللّغة حيث يعالج هذا البحث عبر النّموذج الذي اخترناه بدراسة مشكلة العمل النّحوي التي كانت محل جدل بين النّحاة ومحاولة وضع الحل القريب، أو بناء تصور جديد لهذه المسألة عبر **نظرية الاقتضاء** كأحد الحلول الممكنة والرائدة في العصر المعاصر.

كما يفتح آفاقًا جديدة من خلال القراءة التحليلية البنّاءة لكتاب فخر الدين قباوة (مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء)

أما الهدف من هذا البحث فيتمثل في محاولة إبراز الأسس والمعالم التي تقوم عليها نظرية الاقتضاء في تفسير العمل النّحوي، كما عرضها فخر الدين قباوة ومدى نجاح نظرية الاقتضاء من منظوره في تقديم بديل لمشكلة العمل النّحوي،

ومن الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع:

- الميول الشخصي للدراسات النّحوية والإعجاب بكتب فخر الدين قباوة
- القيمة العلمية لنظرية الاقتضاء في المجال العلمي
- عدم تطرق الدراسات السابقة لهذا النّوع من الدراسات العلمية؛ كون الموضوع عالج زاوية جديدة على مستوى نظرية العامل في النّحو العربي، وهو كيفية اشتغال العمل النّحوي وتحليله من خلال نظرية الاقتضاء بَيدَ أنّ الدراسات التي أشارت إلى جوانب التقاطع في هذا الموضوع نذكر بعضا منها
- دراسة نظرية الاقتضاء عند الرضي الأستراباذي لمحمد إبراهيم خليفة شوشتري .
- تيسير النّحو عند المحدثين ( دراسة تحليلة في نظرية العامل ) رسالة ماجستير إعداد الطالب بو لنوار عبد الرزاق، جامعة جلالي ليابس سيدي بلعباس 2015م.
- العامل في النّحو العربي دراسة نقدية تحليلية محمد حسن العلي

و من أجل بلوغ الفائدة العلمية التي يطمح إليها كل باحث وبغية الإلمام بالموضوع أكثر سنحاول من خلال بحثنا الإجابة عن الإشكالات التالية:

كيف حلل الباحث المفاهيم التالية:

العمل النّحوي، العامل النّحوي، الاقتضاء من منظوره الخاص؟

كيف أسهمت نظرية الاقتضاء من منظور الباحث في تفسير وحلّ مشكلة العمل النّحوي؟

وما مدى تقديمها بديلا منهجيا وعمليا عن تصور العمل النّحوي؟

وبتعبير آخر هل تمكنت نظرية الاقتضاء حسب تصوّر قباوة من تقديم وإعطاء حلول علمية مقنعة لتفسير العمل النّحوي ؟

**ومن أجل الإجابة عن تلك التساؤلات وضعنا جملة من الفرضيات التالية:**

- يحتمل أن تكون النظرية التي جاء بها فخر الدين قباوة نظرية نحوية موسّعة تسهم في إيجاد حلول متعلقة بالعامل والعمل النحوي.
- قد يكون للعامل النحوي باعتباره أحد الركائز الرئيسة في النّحو العربي تأثيرا على المعنى الدلالي في الجمل العربية.
- يمكن أن تسهم **نظرية الاقتضاء** في فهم العمل النحوي في شتى صوره الدلالية والتركيبية وفقا لهذه النّظرية (نظرية الاقتضاء).
- من المتوقع أن تقدم نظرية الاقتضاء تفسيرا جديدا للعامل النحوي ومفهوما مغايرا لمفهومه التقليدي.

وعليه تشكل بحثنا هذا من خطة التزمنا فيها بمقدمة وفصلين:

فأما **الفصل الأول** جعلناه في ثبت المصطلحات ومفاهيم الدراسة تضمّن ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول:** ماهية نظرية الاقتضاء، تناولنا فيه مفهوم النّظرية لغة واصطلاحا والعلاقة بين التعريفين، وذكرنا شروط النّظرية ومفهوم الاقتضاء في اللّغة، والاصطلاح، خاصة عند اللّغويين وعلماء أصول الفقه. وأما المبحث الثاني فخصصناه لمفهوم العمل النّحوي تناولنا فيه مفهوم العمل لغة واصطلاحا، ثّم تعرضنا لمفهوم النّحو لغة واصطلاحا، وبعدها انتقلنا لتبيان مفهوم العامل خاصة عند النّحاة القدماء، أمثال سيبويه وابن جني وابن الحاجب وتناولنا أيضا أنواع العامل اللّفظية والمعنوية.

**والمبحث الثالث:** خصصناه لبيان الاقتضاء في الدرس النّحوي القديم، ذكرنا فيه طائفة من النّحويين القدماء الذين أرسوا مفهوم الاقتضاء منهم، سيبويه ، المبرد، الرضي الأستراباذي وطائفة من المحدثين منهم السامرائي، عباس حسن، وتمام حسان.

أما **الفصل الثاني** فعنوناه بـ: كتاب "مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء " لفخر الدين قباوة دراسة وتحليل، وجعلنا فيه ثلاث مباحث وهي:

**المبحث الأول:** فخر الدين قباوة – حياته وأعماله

**المبحث الثاني:** التعريف بكتاب (مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء لفخر الدين قباوة) تطرقنا فيه للتعريف بالكتاب من حيث الشكل والمضمون ( وصف محتوى الكتاب).

**المبحث الثالث:** عالجنا فيه العمل النّحوي ونظرية الاقتضاء في كتاب فخر الدين قباوة

وذكرنا فيه:

**أولا:** العمل النّحوي كظاهرة نحوية ركزنا فيه على دلالات نحوية متعدد ومتباينة حصرناها فيما يلي : **الإعراب التعبيري، إعراب التركيب، إعراب البُنية، الإعراب التحليلي، الإعراب الصوتي.**

**ثانيا:** نظرية الاقتضاء من منظور فخر الدين قباوة، تناولنا فيه أهم المحاور التي تطرق إليها فخر الدين قباوة لفحوى نظريته، منها نظرية الاقتضاء والدلالة، حيث أنه ربط الاقتضاء بالدلالة، وكذلك نظرية الاقتضاء بالعوامل، حيث جعل الحدث أساسا في العمل الإعرابي، فضلا عن عرضه لنظرية الاقتضاء بين العمل والاصطلاح الإعرابي وما تفرد به من تصوّرات إزاء هذا المبحث.

وقد اتبعنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي نحسب أنه السبيل الأمثل في وصف وعرض ومعالجة الظاهرة قيد الدراسة التي تتبعناها على المستوى النّظري وصولا إلى عرض تجربة جديدة بالوصف والتحليل على المستوى التطبيقي، معتمدين على عدد من المراجع التراثية والعصرية التي كانت ركيزة هذا البحث وهي :

- **الكتاب،** أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه، تح: عبدالسلام محمد هارون، ط3 ج1 عالم الكتب بيروت لبنان.
- **أسرار العربية لـكمال الدين** أبي البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد ابن عبد الله الأنباري، تح: محمد بهجة البيطار، دمشق1965،
- **العوامل المئة،** عبد القاهر، بن عبد الرّحمن الجرجاني ، دار عالم الكتب، القاهرة، 1977.

ومن الكتب المعاصرة الكتاب الأساسي الذي هو لبّ دراستنا وهو

- **مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء لفخر الدين قباوة**، دار فرات.
- **معاني النّحو**، فاضل صالح السامرائي، ج4، ط1، دار الفكر، 2000 م.
- **نشأة النّحو العربي دراسة ابستيمولجية المنوال والتناسق النّظري**، منيرة القنونى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان1971م.

وفي مسيرة بحثنا هذا واجهتنا بعض الصعوبات التي نذكر منها

- ضيق الوقت بالنّظر لعنوان البحث الذي يستدعي تركيزا وجهدا أعمق خصوصا في الدراسات النّحوية.
- جدّة الموضوع فنظرية الاقتضاء موضوع معاصر لا يستطيع الباحث جمع كل ما دار حول الموضوع
- قلة الدراسات حول موضوع .
- قلة المصادر والمراجع ووجود مشقة في فهم محتوى الكتب القديمة واللّجوء إلى الشروح.

وفي الختام، نتقدم بالشكر الخالص، إلى الذين ساعدونا في إنجاز هذا البحث ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة **الدّكتورة وريدة قرج**، التي كان لها الفضل في إنجاز هذا البحث في جميع مراحله منذ أن كان فكرة حتى أصبح بحثا مرسوما على الورق، كما نشكر كلّ من أعاننا بإرشاده ومشورته طيلة إنجاز هذا البحث من أساتذةٍ كرام، وإخوة فضلاء وزملاء نبلاء دون أن ننسى شكرنا للجنة المناقشة القارئة والفاحصة لهذا العمل ونسأل الله تعالى أن يمدنا بالتوفيق.

## الفصل الأول: ثبت المصطلحات ومفاهيم الدّراسة:

المبحث الأول: ماهية نظرية الاقتضاء

المبحث الثاني: مفهوم العمل النّحوي

المبحث الثالث: الاقتضاء في الدرس النّحوي القديم الحديث

## المبحث الأول: ماهية نظرية الاقتضاء

### 1-مفهوم النّظريّة:

**توطئة:**

قدّمت المعاجم اللّغويّة تعريفاً للنّظريّة من منطلق ماديّ ومعنويّ كما قدّمت الدّراسات اللّغويّة بكلّ تشعّباتها تعريفاً اصطلاحيّا للنّظريّة من منطلق العلميّة، وما تحويه من شروط ومعالم.

**1.1. لغة:** تعود كلمة النّظرية في أصلها إلى مادة (ن ظ ر)، فقد ذكر(ابن فارس) ( ت395هـ) في معجمه أن نَظَرَ" النّون والظاء والراء أصل صحيح يرجع فروعه إلى معنىً واحد وهو تأمل الشيء ومعاينته ثم يُستعار ويتسع فيه، فيقال نظرتُ إلى الشيء أنْظُرُ إليه إذا عاينته" [1].

وورد تعريف النّظريّة في لسان العرب لابن منظور (ت711 هـ) بمعنى التّفكّر والتّدبّر الّذي يقع في الأجسام والمعاني؛ أيْ: في الأمور المجسّدة والمحسوسة؛ حيث يقول: "وإذا قلت: نظرتُ في الأمر احتمل أن يكون تفكيراً فيه وتدبّراً بالقلب... والنّظر يقع على الأجسام والمعاني، فما كان للأبصار فهو للأجسام، وما كان بالبصائر فهو للمعاني"[2]

وفي معجم الوسيط: " نظَرَ إلى الشيء نظَراً، ونظْراً: أبصره وتأمّلَه بعينه، وفيه تدبّر وفكّر، يقال: نَظرَ في الكتاب، ونَظَرَ في الأمر" [3]

---

(1) أحمد ابن فارس بن زكرياء أبو الحسين، مقاييس اللّغة، تح: عبد السلام محمد هارون، ج5، ط1، دار الجيل، بيروت 1991م، مادة (ن ظ ر)، ص444.

(2) جمال الدّين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، ج4، ط3، دار إحياء التّراث العربيّ بيروت: 1999، مادّة (ص ر ف)، ص180.

(3) مجموعة من المؤلفين، معجم الوسيط مكتبة الشروق الدولية، ط4، القاهرة: 2004، ص931 .

فالتّعريف اللّغويّ الّذي قدّمه كل من (ابن فارس) و (ابن منظور) وما جاء في معجم الوسيط، يدلّ على أنّ النّظريّة فيها ما هو متعلّق بالجانب المادّي وهو ما تدرِكه الحواس بأنواعها، ومنها ما يتعلّق بالجانب المعنويّ، وهو ما تحسّه بالبصيرة.

**1-2 اصطلاحا:** عرف المناوي النظرية في قو:

النّظر: "وهو طلب المعنَى بالقلب من جهة الذكر، كما يدرَك إدراك المحسوس بالعين يقول الحرالي أول موقع العين على الصورة نظر، ومعرفة خبرتها الحسية بصر، ونفوذه إلى حقيقتها رؤية وقيل: البصر والبصيرة لإدراك الشيء ورؤيته وقد يراد به التأمل والفحص "[1].

وعرّفها (الجرجاني) بأنّها: "هو الّذي يتوقّف حصوله على نظر وكسب؛ كتصوّر النّفس والعقل والتّصديق بأنّ العالم حادث"[2]. وكأنّ هذا التّعريف يدلّنا على أنّ النّظريّة هي تلك الماهية الّتي يتوصّل بها إلى معرفة الواقع بحقيقة يقينيّة.

ويعرّفها (رفيق البوحسيني) على أنّها: "قوّة الكشف عن مبادئ الظّاهرة المدروسة وبواسطتها نتعرّف على المشاكل ونثيرها، ونبحث لها عن حلّ"[3].

يتبيّن لنا من التّعريف أنّ النّظريّة تقوم على إيجاد الحلول لما وقع فيه إشكال، وكثرة تساؤلات، وكأنّ بالنّظريّة نعطي منهجاً لإيجاد الحلول، وقد حاول (محمد عبد العزيز عبد الدّايم) أنْ يقدّم تعريفا لها قائلا: "توصِف في حقيقة الأمر الفروض الّتي تقدّم لبيان النّظام

(1) عبد الرؤوف المناوي، التوقيف على مهمات التعريف، تح: عبد الحميد صالح حمدان، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1990م ص326.

(2) محمد السيّد الشّريف الجرجاني، معجم التّعريفات، تح: محمد الصّديق المنشاوي، د.ط، دار الفضيلة، القاهرة، ص203.

(3) رفيق البوحسينيّ، معالم نظريّة للفكر اللّغويّ العربيّ (مقاربة أبستمولوجيا)، د.ط. الدار البيضاء- المغرب أفريقيا الشّرق د.تح: ص113.

الموجود في ظاهرة ما، أو لوصفه أو تفسيره بالنّظريّة؛ فالنّظريّة إذن هي تلك الفروض الذّهنيّة أو العقليّة الّتي يقدّمها العلماء في استنباطهم للأنظمة الّتي يدرسونها"[1] .

**2- شروط النّظريّة اللّغويّة:** إذا كانت النّظريّة تقوم على الاستنتاج والملاحظة؛ حتّى تُجسّدَ في الواقع. كان لا بدّ أن تَشْمَل على شروط تجعل منها نظريّةً قابلةً للاستمراريّة؛ لأنّها إذا لم تشمل، وتحوي هذه الشّروط؛ فلا ريب أنّها ستضمحلّ وتغبرّ ؛ وحتّى نقف عند النّظريّة اللّغويّة العربيّة لا بدّ من معرفة المبادئ والشّروط الّتي تبنى عليها – وقد بيّنها (محمد عبد العزيز عبد الدّايم)– وإلاّ فإنّ النّظريّة غير محقّقة في أساسها، ومن بين هذه الشّروط نذكر[2]:

**2-1 التّجريد والعموم:** وهذا شرط أساس من شروط النّظريّة اللّغويّة العربيّة، وهاتان الخاصيتان من الخصائص الّتي بُنيَ عليهما النّحو العربيّ والّتي تتحقّق بـ:

**2-1-1 حرص العرب على القياس:** هذا هو الرّكن الثّاني من أركان أصول النّحو العربيّ بعد السّماع/ النّقل؛ لأنّ اللّغويّ يجمع المدوّنة اللّغويّة، والنّحوي يقوم بوضع القواعد التي تضبط التراكيب اللّغوية.

وقد حكى (ابن جنيّ) عن (أبي عثمان المازنيّ) يقول: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألاَ ترى أنّك لم تسمع أنت، ولا غيرك اسم كلّ فاعل ولا مفعول، وإنّما سمعت البعض فقست عليه غيره، فإذا سمعت: قام زيد أجزت ظَرُف بشرٌ، وكَرُم خالد"[3]. ولعلّ هذا ما جعل العربيّة غنيّة في تركيبها بسيطة في معانيها لما تحويه من قياس.

---

(1) محمد عبد العزيز عبد الدّايم، النّظريّة اللّغويّة في التّراث العربيّ،د تح: ط1، دار السّلام، الاسكندريّة، 2006م، ص17.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص17.

(3) عثمان بن جنّي أبو الفتح، الخصائص، د.ط ، دار الكتب المصريّة، القاهرة، 1952م، ص357.

2-1-2- **محاولة تقليل الشّواهد غير القياسيّة:** أبان عن هذا (ابن السّراج) (316هـ) في غير المقيس؛ أيْ: الفرع؛ فيقول: "كلّ ما شذّ عن بابه، فليس لنا أنْ نتصرّف فيه ولا نتجاوز ما تكلّموا به" ويضيف فيقول: "الشّاذّ محكيّ، ويخبر بما قصد فيه، ولا يقاس عليه "[1].

أيْ: أنّ التّقعيد عند النّحاة الأوائل كان حاسماً وحازما؛ بغية التّقليل من الشّواهد الشاذّة؛ حتّى تنتهيَ القاعدة النّحويّة إلى الضّبط المحكم.

**2-2 الشّمول/ الاكتمال:** أيْ أنّ الظاهرة اللّغويّة لابدّ أن تكون مشتمِلةً على كلّ ألفاظ اللّغة؛ حتّى نثبت بأنّها نظريّة؛ يقول (محمد عبد العزيز عبد الدايم) أنّ الاكتمال: "يعني أن يَشْمَل النّظريّة مفردات الظّاهرة اللّغويّة كلّها؛ أيْ: أن يكون ثمّة موضع في النّظريّة لكلّ مفردات الظّاهرة "[2].

**2-3 البساطة:** وهي تظهر من خلال:

- حِرْصِهِم على تجنّب التّعقيد في قواعدهم: ومن ذلك نصّهم على أنّه: "كلّما كان الإضمار أقلّ كان أولى" وأنّ كلّ اسم في بداية الكلام ومعرّف ومرفوع؛ فهو مبتدأ، وأنّ كلّ اسم منصوب بعد الفعل الجامد "نِعْمَ" فهو تمييز.

**2-4 تحقيقهم الاتّساق:** بين القواعد الّتي تنتجها نظريّتهم من خلال أمور، من أبرزها:

- نصّهم على ورود الاتّساق في اللّغة؛ كقاعدة "طرد الباب على نسق واحد الّتي يعبّر عنها ابن جنّي بالمماثلة والتّجانس.

---

(1) محمد بن سهيل المعروف بابن السّراج، الأصول في النّحو. تح: عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسّسة الرّسالة، بيروت: 1988م، ص288.

(2) محمد عبد العزيز عبد الدّايم، النّظريّة اللّغويّة في التّراث العربيّ، ص24.

➢ رفضهم التّناقض ومن ذلك نصّهم على أنّ الفعل إذا لم يرفع ظاهرين نحو: (قام عمرو وخالد) كان أن لا يرفع مضمرين أولى "ونصّهم على أنّ "إلاّ" إذا أبطلت عمل (ما) وهو الأصل فلا تبطل عمل ما كان مشبّها كان ذلك أولى"[1].

**2-5- مراعاة الاقتصاد:** إنّ مصطلح الاقتصاد مصطلح ظهر في المدرسة الوظيفيّة عند رائدها (André Martinet) فيما سمّاه بـ:(الاقتصاد اللّغويّ) أمّا المقصود بالاقتصاد ها هنا الاقتصاد في ضبط الأحكام لبناء القاعدة اللّغويّة؛ بحيث تسهّل على المتعلّم تعلّم هذه القواعد دونما أيّ عناء ولا شقاء، ولعلّ هذا ما يشدّ النّظر لهذه اللّغة؛ بأنّها لغة مختصرة في بناء قواعدها، وقد بيّن الباحث (محمد عبد العزيز عبد الدّايم) ضوابط الاقتصاد في النّظريّة اللّغويّة العربيّة."[2].

(1) عبد القاهر بن عبد الرّحمن الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، ج1، د.ط، د.الرشيد، بغداد: 1982م، ص280.

(2) محمد عبد العزيز عبد الدايم، النّظريّة اللّغويّة في التّراث العربيّ، ص26.

## 2- مفهوم الاقتضاء:

**2-1 لغة:** ورد في معجم لسان العرب لابن منظور أن الاقتضاء: "مصدر للفعل الخماسيٌ (اقتضَى) والثلاثي ( قَضى) من قضى قضيًا وقضَاءً بمعنى حَكم وفصَل وأمرَ" [1]

كما وردت عدة استعمالات وفقا للصيغة والسياق الواردة فيه منها الطلب والاستلزام والاستدعاء من الفعل اقتضى، فيقال " اقتضى الدين أي طلبه أو يقال: اقتضى أمرا بمعنى استلزمه واستدعاه"[2]

جاء في المعجم الوسيط أن الاقتضاء من " اقتَضى الدَّيْنَ طلَبَه، واقتضى أمرا استلزمه ويقال: افعل ما يقتضيه كرمُك أي: ما يطالبك به، ومنه حقه وعليه أخذه، واقتضى الأمر الوجوب: دل عليه واقتضاه" [3].

وجاء في مختار الصحاح أن معنى( اقتضى ) مأخوذ من القضاء وهو الحكم والجمع ( الأقضية)، و( القضية) مثله والجمع ( القضايا).

و(قضى) يقضِي بالكسر ( قضاء) أي حَكمَ ومنه قوله تعالى:﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ **[الإسراء:23]**،... وقد تكون بمعنى الأداء والانهاء، تقول قضى دَينه ومنه قوله تعالى: ﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِي ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [الإسراء:04]. أيتقدمنا وعهدنا إليهم وقوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ﴾ **[الحجر:66]**، أي: أنهيناه إليه وأبلغناه ذلك[4].

---

(1) ابن منظور: لسان العرب، ج15، مادة ( ق، ض، ي)، ص 186.

(2) المرجع نفسه، ص187.

(3) مجمع اللّغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ج2، ط2، دار الفكر، بيروت، 1972م، ص 743.

(4) زين الدين أبو عبد الله الحنفي الرازي، مختار الصحاح، تح: يوسف الشيخ محمد، ط5، الدار النّموذجية، بيروت 1999م، ص 255.

ونخلص من خلال ما سبق أن الاقتضاء أو مادة ( اقتَضى – قَضَى) تنوعت معانيها على حسب تنوع استعمالاتها ومجمل ما تدل عليه أنها جاءت بمعنى: **الحُكم والأداء** وجاءت بمعنى **الفَراغ والإنهاء**، وجاءت بمعنى **الاستلزام والطلب.**

**2-2 اصطلاحا:** ورد المعنى الاصطلاحي للاقتضاء حسب الحقل المعرفي وسنحاول الان تبيان ذلك كالآتي:

**2-2-1 في الاصطلاح اللّساني:** ارتبط مصطلح الاقتضاء من المنظور اللّساني التداولي، من خلال سعي المتكلم " من وراء أي عملية تلفظية إلى إقناع متلقيه بكلام مفهوم في ظاهره وباطنه فظاهره يمثل المعنى الحرفّي للخطاب، وباطنه هو الشروط الموضوعية الحاصلة في المقام خارج الملفوظ، وهو ما يسمي بالاقتضاء"[1] ودلالته هي استلزام القول للمعنى تابع للمعنى العبارى من غير توسط دليل ومع توقف فائدة القول عليه.

**2-2-2 عند علماء أصول الفقه**

يعدّ مصطلح الاقتضاء عند الأصوليين شائع الاستعمال وارتبط بمفهوم دلالة الاقتضاء، ويعرفها (ابن الحاجب) بقوله هو " أن يتوقف الصدق أو الصحة العقلية أو الصحة الشرعية للفظ عليه – على المقتضى– مع كون ذلك مقصودا للمتكلم "[2]

وعبر صاحب نشر البنود ( عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي) عن دلالة الاقتضاء بقوله: " أن يدل لفظ بالالتزام على معنى غير مذكور مع أنه مقصود بالأصالة، ولا يستقل

(1) ينظر: أمحمد عرابي، الاقتضاء الحجاجي ودوره في تحقيق الفاعلية الاقناعية – الخطاب القرآني أنموذجا، مجلة اللّغة والاتصال، مج11 يصدر مختبر اللّغة والاتصال، ع18 ، أحمد بن بلة، جامعة وهران، 2015م، ص154 .

(2) تاج الدين السبكي، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تح: علي محمد عوض، ج 3، ط1، بيروت، لبنان ، ص487.

المعنى–أي لا يستقيم– إلا به، لتوقُف صدقه أو صحته عقلا أو شرعا عليه وإن كان اللّفظ لا يقتضيه وضعا "[1]

نخلص من خلال التعريفين السابقين أن دلالة الاقتضاء تدور معانيها حول مقصود المتكلم وما لا يقتضي صحته وصدقه إلا به،

## 2-2-3 عند اللّغويين:

الاقتضاء في الاصطلاح النّحوي "هو ما تكون به الكلمة صالحة للإعراب وهو العامل"[2] وهنا إشارة إلى أنّ الاقتضاء النّحويّ مرتبط ارتباطا وثيقا بالعامل. لذا عرف المقتضي على أنّه: "هو الطالب للشيء والمستلزم له"[3]

ويرى ابن يعيش أن الاقتضاء مرتبط بأفعال الحواس ويتضح هذا من قوله "ألا ترى أن الضرب والقتل يقتضيان مضروبا ومقتولا؟... وكل واحد من أفعال الحواس يقتضي مفعولا مما تقتضيه تلك الحاسة. فالبصر يقتضي مبصراً والشّم يقتضي مشموماً، والسمع يقتضي مسموعا. فكل واحد من هذه الحواس يتعدى إلى مفعول، مما تقتضيه تلك الحاسة"[4].

ومن خلال هذا يتوصل إلى أن الاقتضاء لغة واصطلاحا يلتقيان ويتوافقان من حيث الدلالة؛ إذ إنّ الاقتضاء يدل على الطلب والاستدعاء والاستلزام، فهو أساسا يدل على طلب تقدير لكلام مضمر أو محذوف، أو إضافة معاني ضمنية من خلالها تتحقق مقصديّه الكلام أو ما يقتضيه العامل النّحوي.

---

(1) عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي، نشر البنود على مراقي السعود، تح: أحمد رمزي، مطبعة فضالة، المغرب،ج1، ص92.

(2) اميل بديع يعقوب، موسوعة النّحو الصرف والاعراب، ط1، دار العلم للملايين، بيروت،1977، ص531.

(3) فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء، د تح، دار فرات، ص122.

(4) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

## المبحث الثاني: مفهوم العمل النّحوي

### 1 مفهوم العمل:

**1-1 لغة:** عَمِل: العين والميم واللّام أصلٌ واحدٌ صحيحٌ، وهو عامٌ في فِعْلٍ يُفعلُ، قال الخليل: عمِلَ يعمَلُ عَملاً، فهو عاملٌ، واعتملَ الرّجُل، إذا عَمِل بنفسه، ... والعِمَالةُ: أجرُ ما عُمِلَ، والمعاملةُ: مصدر من قولك عاملته، وأن أُعامِلُهُ"[1]

وجاء في القاموس المحيط: العَمَلُ محركة: المهنة والفعلُ، جمعه أعمالٌ عمِلَ كفَرِحَ، وأعملهُ واستعمله وغيّره، واعتمل: عمل بنفسه والعوامل الأرجل وبقر الحرث والدياسة، وعامل الرُّمح"[2] .

جاء في معجم الوسيط أن "(عَمَلَ) (عَملاً): فَعَل فِعلا عن قصد ومَهَن وصنَع، وفلان عن الصدقة سعى في جمعها وفي التنزيل ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا﴾ **[التوبة:60]** وللسلطان على البلد كان واليا عليه فهو عامل، (أَعمَلهُ): جعله عاملا و فلانا أعطاه أجرته، ... العامل من يعمل في مهنة او صنعة والذي يتولى أمور الرجل في ماله وملكه وعمله والذي يأخذ الزكاة من أربابها (ج) عُمَّال وعَملَة، ومن الرمح أعلاه ممّا يلي اللّسان بقليل، وفي النّحو ما يقتضي أثرا إعرابيا في الكَلِم... والباعث أو المُؤثّر في الشيء"[3]

---

(1) ابن فارس، معجم مقاييس اللّغة، ج4، ص 145.

(2) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي: القاموس المحيط، تح: أنس محمد الشامي، د ط ، دار الحديث، القاهرة، 2008 م، " باب عمل "، 1143 – 1144.

(3 ) نخبة من اللّغوين بمجمع اللّغة العربية بالقاهرة، معجم الوسيط ،ج2، ص628.

نلحظ من التعاريف اللّغوية أن العمل لغة له معان تتمثل في المهنة والفعل والصنع والأخذ والمؤثِّر في الشيء.

## 1-2- العمل النّحوي اصطلاحا:

إن المتتبع للنحو العربي يلحظ أن العمل النّحوي عند النّحويين هو المؤثر في إحداث الحركة الإعرابية وهذه الحركة هي عبارة عن نسيج داخل التركيب لذا،

فهو في الاصطلاح له ارتباط بين العامل والمعمول، يوجب فيه العامل وجهًا مخصوصا من الإعراب على آخر الكلمة وهذا يظهر من قول **سيبويه** " لكل عامل من العوامل ضرب من اللّفظ الحرفي، وذلك الحرف، حرف الإعراب"[1] أي هناك علاقة تلازمية بين ظهور الحركة الإعرابية والعامل

ونجد ابن جني (ت392ه) يرى أن العمل مرتبط بالمتكلم وما ينتج عنه من أثر حيث يقول «وإنما قال النّحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليُروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه كمررت بزيدٍ وليت عمرا قائما، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء»[2]

البيّن من قول ابن جني أن العمل النّحوي هو الأثر الذي يصحب الحركة الإعرابية وما تحدثه من وظيفة، وهنا إشارة إلى الحركات الضمة والفتحة وغيرهما، غيرَ أنه يذكر في موضع آخر حقيقة عمل هذه الحركات من خلال قوله « فالعمل من الرفع والنّصب والجر والجزم إنما

(1) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب بيروت، ج1، د ط ص13.

(2) ابن جني، كتاب الخصائص، ج1، ص109.

هو المتكلم نفسه لا شيء غيره، وإنما قالوا لفظيّ ومعنويّ لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة للفظ أو باستعمال المعنى عن اللّفظ» [1]

ومن هنا يتبيّن أن العمل النّحوي من منظور ابن جني هو المتكلم من حيث إيجاد المعاني المستكينة في الرفع والنّصب والجر والجزم؛ هذا ما دل عليه كذلك الرضي الأسترآباذي بقوله « ... فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم والآلة العاملة، ومحلها الاسم وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النّحاة جعلوا الآلة كأنها الموجدة للمعاني، وعلاماتها كما تقدم، فلهذا سميت الآلات عوامل»[2].

إن المذهب الذي ذهب إليه الرضي هو ذاته منطلق ابن جني في أن من يحدث المعاني هو المتكلم، فهو من أوجده بل هو من أسهم في إبانة المعاني من حيث الرفع والنّصب والجر والجزم، ويمكن أن نقول إن العمل النّحوي عند النّحاة ينتج من ضم المفردات بعضها البعض لينتج معنى داخليا يبين عن السياق.

غير أننا نجد النّحاة يذكرون العمل النّحوي في مواضع مختلفة كأمثال أبي البقاء العكبري، فقد ذكر العمل النّحوي في معرض حديثه عن أصل عمل الأفعال إذ يقول «الأصل في العمل للأفعال والاسماء نائبة عنها»[3].

---

(1) ابن جني، كتاب الخصائص، ج1، ص110.

(2) رضي الدين محمد بن الحسن الأسترآباذي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تح: عبد العال سالم مكرم، ج 1 ، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2000 م، ص60.

(3) محب الدّين أبو البقاء عبد الله ابن الحسين العكبري، ، اللّباب في علل البناء والإعراب، تح: غازي مختار، ج1، د ط، دار الفكر المعاصر، بيروت،2001م، ص140.

ومن هنا يتبين لنا أنّ أبا البقاء العكبري يرى أنّ العمل النّحوي منوط بالأصل أي أصل العمل النّحوي، فالأفعال هي الأساس والأصل في العمل، أما الأسماء تؤدي النّيابة عنها في العمل، وقد دلّ على ذلك أبي البركات الأنباري حيث يقول «وأجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل»[1] .

ويشير العكبري في موضع آخر تأثير عمل الفعل وما يقتضيه وما لا يقتضيه حيث يقول « إنّ عمل الفعل في الفعل غير سائغ لأن الفعل لا يقتضي الفعل ولا عمل بدون اقتضاء العامل للمعمول »[2].

وتجدر الإشارة إلى أن مسألة العمل النّحوي تقوم على العامل ذاته، وهذا ما دل عليه أبو البركات الأنباري في الإنصاف قائلا «العامل إنما كان عاملا لاختصاصه، فإذا بطل الاختصاص بطل العمل»[3]. والمقصود بالاختصاص هنا هو أن من العوامل ما هو مختص بالأسماء مثل حروف الجر وما هو مختص بالأفعال مثل حروف الجزم.

وحري بالبيان أن نشير إلى أنّ المالقي عرّف العمل تعريفا نحويّا في معرض حديثه عن العامل؛ إذ يقول: "العمل إنّما هو بالاستدعاء والتّضمّن للتّأثير في المستدعي على طلبه من رفع أو نصب أو خفض أو جزم..."[4].

---

(1) كمال الدين أبو البركات الأنباري، **أسرار العربية**، تح: محمد بهجة البيطار، د ط، دمشق1965، ص85.

(2) أبو البقاء العكبري، اللّباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص52.

(3) كمال الدين أبو البركات الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، تح: جودة مبروك، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص465 .

(4) أحمد ابن عبد النّور المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تح: أحمد محمد الخراط، ط3، دار القلم دمشق،2002، ص189.

الظاهر من قول المالقي أن العمل النّحوي قاعدته الأساس التأثير الذي ينتج من الرفع والنّصب والجر والجزم.

واللّافت للانتباه في تعريف المالقي للعمل النّحوي أنه ركز على الاقتضاء وما يستدعيه العمل النّحوي في العامل؛ لذا نجده يذكر في موضع آخر "فعلى هذا لا يصح عمل الفعل في فعل؛ لأنه لا يتضمنه بنفسه ولا يستدعيه"[1] إن المالقي بتحليله هذا للعمل النّحوي يريد أن يبين أن العمل يقتضي اعتبارات علمية دقيقة؛ حيث نجده يذكر في كذا موضع مصطلح العمل: "فإذا أعملت، لكن عملت بمراعاة، ألا تعمل، وعدم عملها هو الكثير والأصل"[2]

ونجد من المحدثين محقق كتاب سيبويه محمد كاظم البكاء، حيث نظر إلى العامل من خلال شرحه لقول سيبويه « إنما ذكرت لك ثمانية مجاري لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه لغير شيء أحدثت ذلك فيه من العوامل »[3]

يقول محمد كاظم البكاء معلقا على قول سيبويه « وهنا يتضح أن لبعض الألفاظ أثر في مجاري أواخر الكلم وهذه الألفاظ هي (العوامل) والذي يحدث فيه الأثر هو (المعمول) أما الأثر (الإعراب وغيره )»[4]

(1) المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص189.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص190.

(3) سيبويه ، الكتاب، ج1، ص13.

(4) محمد كاظم البكاء، منهج كتاب سيبويه في التقويم النّحوي، دار الشؤون الثقافة العامة، بغداد،1989م، ص247.

ولخص البكاء العمل النّحوي في الجدول التالي[1]

| عامل | + | معمول | = | (حالة اعرابية) |
|---|---|---|---|---|
| إنّ | + | **اللهَ** | = | **النّصب ( الفتحة)** |
| – | + | **كريمٌ** | = | **الرفع ( الضمة)** |

بناءً على ما سبق يمكن أن نخلص إلى أن :

- العمل النّحوي مرتبط ارتباطا وثيقا بالمعنى ويعد موضحا ومبيّنا له، فكلما وجدت علاقة بين كلمة وكلمة أخرى في التركيب فثمة عمل نحوي بينهما
- إن فكرة العمل النّحوي تسهم في تبيان معنى وظيفة كل مفردة في الجملة.

(1) محمد كاظم البكاء، نظرية الحس الصوتي، مدخل لدراسات كتاب سيبويه، ط1 إلكترونية، معهد المخطوطات العربية، القاهرة؟، 2018، ص35.

## 2- مفهوم العامل

**2-1 لغة:** وهو اسم فاعل من عَملَ وقد أشرنا آنفا إلى معنى العمل لغة

**2-2 اصطلاحا:** وقد اختلف النّحويون في مفهوم العامل النّحوي:

**2-2-1 تعريف سيبويه (177 هـ) :** في باب مجاري أواخر الكلم من العربية " وهي تجري على ثماني مجار على النّصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف، وهذه المجاري الثمانية يجمعها في اللّفظ أربعة أضرب : فالنّصب والفتح في اللّفظ ضرب واحدٌ، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف، وإنما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدِث فيه العامل – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه – وبيْن ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللّفظ في الحرف وذلك الحرف حرف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوّلها أو أوائلها الزوائد الأربع الهمزة والتاء والياء والنّون وذلك قولك : أَفعلُ أنا و تَفعلُ أنتَ أو هي، يَفعلُ هو ونفعلُ نحن "[1].

من تعريف سيبويه للعامل أنه يعتبره أساسا في الكلمة ومؤثرا فيها ويتغير الأثر بتغير العوامل واختلافها.

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص 13.

**2-2-2 تعريف الجرجاني: عرفه** –على أنه ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا نحو جاء زيدٌ، ورأيتُ زيداً ومررت بزيدٍ"[1].

يتبين من قول الجرجاني أن العامل هو الذي يُحدِث أثرا في آخر الكلمة (المعمول) وهذا ما عبّر عنه في قوله (ما يُوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص) وهو ما يُعبّر عنه بالإعراب.

## 2-2-3 تعريف ابن الحاجب ( 646 هـ) :

نظر ابن الحاجب للعامل على أنه منوط بالمعنى، وما يقتضيه؛ حيث يشير إشارة بيّنة إلى علاقة العامل بالاقتضاء؛ حيث يقول: " العامل ما به يَتَقوم المعنى المقتضى للإعراب"[2] . قال الرضي ( 686 هـ): "إن العامل ما به تقوم هذه المعاني المقتضية كما تقدم في أول الكتاب وإنما نسبَ العمل إلى ما يقوم به المقتضى لا إلى المقتضي فقيل الرافع هو الفِعلُ ولم يقل هو الفاعلية، لكون المقتضي أمراً خفيا معنويا، وما يقوم به المقتضي أمرا ظاهرا جليا في الغالب"[3].

فالعامل إذا هو المسبّب للإعراب وهو المنشئ لشيئين اثنين:

1- الحالة الإعرابية (رفع، نصب، جر، جزم)
2- العلامة الإعرابية التي تقع في آخر الكلمة، وتدل على الحالة الإعرابية، سواء كانت هذه الحركة حركة أو حرف أو سكون أو حذف

---

(1) خالد الأزهري، شرح العوامل المائة النّحوية في أصول علم العربية للجرجاني، تح: البدراوي زهران، ط2، دار المعارف، ص73.

(2) جمال الدين ابن الحاجب، الكافية في علم النّحو، تح: د صالح عبد العظيم الشاعر، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 2010 م، ص 11،

(3) الرضي الأستراباذي، شرح الكافية، ص.

## 2-1 أنواع العامل:

وضع العلماء للعامل أنواعاً ودرجات.

ومن بين الذّين برزوا في تصنيف العامل عبد **القاهر الجرجاني** في كتابة العوامل المئة بقوله " العوامل في النّحو مائة، وهي تنقسم إلى قسمين: لفظية ومعنوية واللّفظية تنقسم إلى قسمين سماعية وقياسية.

فالعوامل **اللّفظية السماعية:** ما سُمعت عن العرب؛ ولا يقاس عليها غيرها، كحروف الجر والحروف المشبهة بالفعل، فالباء وأخواتها هي جارة الاسم، ولكن ليس لنا أن نتجاوزها، ونقيس عليها غيرها. **واللّفظية القياسة؛** وهي ما سمعت من العرب، ويقاس عليها، أما **العوامل المعنوية؛** هي معنى من المعاني لا نطق فيه، يعرف بالقلب وليس للّفظ فيه حظ "[1]

وفيما يأتي تفصيل لأنواع العوامل:

2-1-1 **العوامل اللّفظية:**" ما تعرف بالجنان أي القلب وتتلفظ باللّسان كمن وإلى في قولك: سرت من البصرة إلى الكوفة، فإن من وإلى عاملان لفظيان يعرفان بالقلب ويتلفظان باللّسان"[2].

وتنقسم العوامل اللّفظية إلى قسمين: سماعية وقياسية.

فالسماعية خمسة عشر نوع:

- -حروف الجرّ: كالباء، ومن، وإلى، وعن، وغيرها.

(1) عبد القاهر الجرجاني، العوامل المئة نقلا عن كتاب أصول النّحو العربي لمحمد عيد، د تح: دار عالم للكتب القاهرة ، 1973م، ص245-248.

(2) خالد الأزهري، شرح العوامل المائة النّحوية في أصول علم العربية للجرجاني، ص84.

- حروف تنصب الاسم وترفع الخبر كإن وأخواتها و "لا " التي لنفي الجنس، و" إلا " في الاستثناء المنقطع.
- "لا" المشبهة بـ " ليس وأخواتها " .
- حروف تنصب الفعل المضارع كـ " أن"، و" لن " و "كي " غيرها.
- أدوات تجزم الفعل المضارع كـ" لم" و "لمّا" و أدوات الشرط وغيرها.
- والقياسية: تسعة أنواع [1]:
- الفعل مطلقا.
- اسم المفعول فهو يعمل عمل فعله المعلوم .
- اسم المفعول فهو يعمل عمل فعله المبني للمجهول.
- الصفة المشبهة بالفعل فهي تعمل عمل فعلها.[2]
- اسم التفضيل فهو يعمل عمله فعله.
- المصدر فهو يعمل أيضا عمل فعله .
- الاسم المضاف فهو يعمل الجر نحو " عبادة الله خير "
- الاسم المبهم التام فهو يعمل النّصب نحو " التراويح عشرون ركعةً "
- معنى الفعل، أي كل لفظ يفهم منه معنى الفعل نحو " هيهات المذنب من الله تعإلى – تراك ذنبا "

2-1-2 العامل **المعنوي**: وهو "ما لا يكون في اللّسان خط، وإنما هو معنى يعرف بالقلب وهو شيئان عند سيبويه"[3].

---

(1) خالد الأزهري، شرح العوامل المائة النّحوية في أصول علم العربية للجرجاني، ص 35.

(2) المرجع نفسه، ص 35.

(3) ناصر الدين عبد السيد المطرزي، المصباح في علم النّحو، تح: عبد الحميد السيد طلب، ط1، مكتبة الشباب، ص 120.

**الأول: العامل المعنوي في رفع المبتدأ والخبر** اختلف النّحويون من البصرين والكوفيين في رافع المبتدأ والخبر على أقوال كثيرة، وأما سيبويه فقد ذهب إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ، وقد أشار إلى ذلك بقوله: " هذا باب ما ينتصب فيه الخبر، لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء، قدمته أو أخرته، وذلك قولك :" فيها عبد الله قائما " و " عبد الله فيها قائما "، فعبد الله ارتفع بالابتداء "[1].

الثاني: **العامل المعنوي في رفع الفعل المضارع،** وقع الخلاف بين نحاة البصرة والكوفة في رافع المضارع، قال " وأما سيبويه فقد ذهب إلى أن رافع المضارع هو وقوعه موقع الاسم وصرح بذلك في قوله: " هذا باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء "[2].
قال السيرافي في الشرح : " فقد ذكرت من مذهب سيبويه أن رفع الفعل بوقوعه موقع الاسم، وهذا سبب رفعه ووقوعه موقع الاسم عامل غير لفظي "[3]

من خلال ما سبق يمكننا أن نستنتج أنّ العوامل تنقسم إلى لفظية، ومعنوية؛ فاللّفظية تُعرف بالقلب وتُتلفظ باللّسان، وتنقسم إلى سماعية كحروف الجر وقياسية كالفعل واسم الفاعل. أما المعنوية فهي غير ملفوظة، ويُدرك أثرها بالعقل كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع المضارع لوقوعه موقع الاسم عند سيبويه. وهذا التقسيم يُبرز مدى التفاعل بين اللّغة والمعنى العقلي في نظرية العامل.

---

(1) المطرزي، المصباح في علم النّحو، نقلا عن كتاب سيبويه، ص120.

(2) المرجع نفسه، ج3، ص9.

(3) الحسن بن عبد الله المرزبان السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي، ج3، ط1، دار الكتب العلمية، 2008م، ص 201.

## 3- مفهوم النّحو:

**3-1-لغة:** إنّ مصطلح النّحو مأخوذ من الجذر " ن ح ا " وقد ورد هذا الجذر في كثير من المعاجم العربية نذكر منها:

ما جاء في تعريف ابن منظور في لسان العرب أنّ النّحو : إعراب الكلام العربي والنّحو: القصد والطريق، يكون ظرفا ويكون اسماً، نَحاهُ يَنْحوه وينحَاه نَحواً وانتَحاه " [1].

وقال (ابن فارس): نحو " النّون والحاء والواو كلمة تدلّ على قصد .ونحوتُ نحوه، ولذلك سميّ نحو الكلام، لأنه يقصد أصول الكلام، فيتكلم على حسب ما كان العرب تتكلم به، ويقال : لأن بني نحو قوم من العرب، وأما أهل المنحاة فقد قيل : القوم البعداء غير الأقارب، ومن الباب: انتحى فلانٌ لفلانٍ: قصده وعرض له "[2].

ونستنتج مما سبق أن النّحو بمعنى القصد في الكلام والاتجاه نحو المعنى المقصود لذا سمي النّحو نحوا.

وجاء في معجم الصحاح للجوهري والذي قال فيه: "النّحو القصد والطريق يقال: نحوتُ نحوَك أي قصدتُ قصدَك ونحوتُ بصري إليه أي صرفتُ وأنْحيتُ عنه بصري أي عدلته" [3]

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن أصل مادة ( ن ح و) و(ن ح ا)؛ يرجع معناه إلى القصد والمعرفة.

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، مج 15، ط3، دار صادر، بيروت، مادة " ن ح ا " ص 309.

(2) ابن فارس، معجم مقاييس اللّغة، ج5، ص 403.

(3) اسماعيل بن عماد الجوهري، معجم الصحاح، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، ج6، ط4، دار العلم للملايين، بيروت،1987م، ص2503.

**اصطلاحا:**

تعددت تعريفات العلماء لمصطلح النّحو وذلك لتعدد دلالاته، حيث عرّفه ابن السراج (316 هـ) بقوله: " النّحو إنما أريد به أن ينحوَ المتكلم إذا تعلم كلام العرب، وهو علمٌ استخرجه المتقدمون، فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللّغة باستقراء كلام العرب، فاعلم أن الفاعل رفع والمفعول به نصب"[1].

وعرفه ابن جني (392 هـ) بقوله: " هو انتحاء سَمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنّسب والتركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس بأهل اللّغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شد بعضهم عنها رد به إليها" [2].

والملاحظ من كلا التعريفين: أن التعريف الأول لم يحدّ النّحو وإنّما بيّن مصادره والغاية التي من أجلها وضع، وتعريف ابن جني ذكر كذلك الغاية.

فكلاهما لم يقدم تعريفا دقيقا للنحو، وأقرب تعريف للنحو على وجه الخصوص ما حدّه به خالد الأزهري حيث قال: " علمٌ بأصول تعرفُ بها أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناءً"[3].

(1) ابن السراج، الأصول في النّحو، ج1، ص 35.

(2) ابن جني، الخصائص، ج1، ص 34.

(3) خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ط1، دار الكتب العلمية بيروت، 2000م، ص11-12.

## المبحث الثالث: الاقتضاء في الدرس النّحوي القديم والحديث

نبتغي في هذا المبحث عرض فكرة الاقتضاء عند القدامى والمحدثين من خلال تفسيرهم لبعض القضايا النّحوية وسنتطرق إلى تلك الفكرة لدى ثلة من فطاحلة النّحاة، وسنستهل ذلك بقدامى النّحاة.

**1- الاقتضاء عند القدامى:** سنحاول في هذا الجزء تبيان رؤية القدماء للاقتضاء، سواء من حيث المنهج أو المصطلح وكيف عالجها العلماء وأولوا النّظرة التأصيلية والتحليلية للعامل والعمل النّحوي والعِلاقة التي تربط بينهما.

**1-1 الاقتضاء عند سيبويه:** حري بنا إلى أن نشير إلى أن أول عالم نحوي وإمام عصره في تصنيف أبواب النّحو وهو الإمام **سيبويه**

ويعد سيبويه من القدماء الذين أرسوا نظرية الاقتضاء، ولكن بمصطلح مغاير وهو الاستغناء أي ما لا يستغنى أحدهما عن الآخر، وقد ذكر هذا في معرض حديثه عن الاسم المنصوب لفعل مضمر من خلال حذف الفعل في قوله: "وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء ... لكثرتها في كلامهم واستغناء بما يرون من الحال وبما جرى من الذكر، وصار المفعول بدلا من اللّفظ بالفعل ..." [1]

ومثال ذلك قولنا (كلَّ شيء ولا شتيمةَ حرٍ) فالمتمعن في المثال الذي أورده سيبويه يشير إلى اقتضاء عامل نحوي استدعى نصب الاسم كلَّ بل لا يستغنى هذا الاسم المنصوب إلا بوجود فعل مضمر حيث يقول "كلَّ شيء ولا شتيمة حرّ؛ أي إئت كلّ شيء ولا ترتكب شتيمة حرٍّ" [2]

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص275.

(2) المرجع نفسه، ج1، ص281.

والظاهر من قول سيبويه أن النّصب يستلزم وجود عامل مضمر والذي علَّته كثرة الاستعمال كما أشارت منيرة القنوني بقولها " وينزل سيبويه في هذا الإطار ما يحذف في الامثال لكثرة الاستعمال"[1] .

وذكر في موضع آخر ما يقتضيه التركيب النّحوي في باب النّداء في إظهار الفعل (العامل) حيث يقول "... ومما ينتصب في غير الأمر والنّهي على الفعل المتروك إظهار قولك يا عبد الله والنّداء كلُّه"[2] .

ويتضح من قول سيبوبه أنّ نصب كلمة عبدَ اللهِ تقتضي وجود فعل محذوف (عامل ) وعوض عنه بالياء وهذا ما صرح به سيبويه صار (يا) بدلا من اللّفظ بالفعل كأنه قال (يا) أريد عبد الله فحذف أريد وصارت (يا).

ويشير سيبويه إلى العِلاقة الاستلزامية بين المبتدأ أو الخبر على أنها قائمة على البناء حيث يقول " ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبني على مبتدأ أو ما ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ"[3] ومثالّ ذلك: هذا زيدٌ منطلقٌ .

والبيّن من قول سيبويه أن رفع الخبر يستلزم وجود مبتدإ أما بخصوص نصب الخبر كونه يستلزم وجود المبتدأ فقد دلّل بقول شيخه الخليل " ذكر الخليل رحمه الله هذا لتَعرِف ما يُحال منه وما يحسن فإن النّحويّين مما يتهاونون بالخلف إذا عرفوا الإعراب وذلك أن رجلا من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال أنا عبدُ الله منطلقاً، وهو زيدٌ منطلقاً كان محالا، لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق ولم يقل هو ولا أنا حتىّ استغنيت أنت عن التسمية، لأن هو وأنا علامتان للضمير، وإنما يضمر إذا علم أنك قد

(1) منيرة القنوني، نشأة النّحو العربي دراسة ابستيمولجية للمنوال والتناسق النّظري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان1971م، ص78.

(2) سيبوبه، الكتاب، ج1 ص291.

(3) المرجع نفسه ج2 ص86.

عرفت من يعني إلا أن رجلا لو كان خلف حائط، أو في موضع تجهله فيه فقلت من أنت فقال : أنا عبد الله منطلقا في حاجتك كان حسنا"[1]

غير أن سيبويه أشار بصريح العبارة إلى قول بالاقتضاء بالمبني والمبني عليه في الجملة الاسمية بقوله " فأما الذي يبنى عليه شيءٌ هو هو، فإن المبنى عليه يُرفَع به كما ارتفع هو الابتداء، ارتفع عبدُ اللهِ لأنه ذُكر ليبني عليه على المبتدأ بمنزلته"[2]

ومن هنا نستنتج أن رفع المبتدأ بالابتداء أي يقتضي وجود العامل المعنوي (الابتداء) ورفع الخبر بالضمة علته وجود المبتدأ ومن هنا، رفع الخبر يقتضي رفع المبتدأ.

ويذكر سيبويه في باب آخر من أبوابه –وهو (هذا باب يختار فيه النّصب لأن الآخر ليس من نوع الأول) كقولهم: **ما فيها أحد إلا حمارا** في لغة أهل الحجاز–ما يقتضي النّصب الذي عبّر به بلفظ **يُختَار** إذ لم يُرد بهذا اللّفظ الاختيار وإنما يريد الاقتضاء، إذ من قواعد سيبويه في النّصب الثاوية في كتابه أنه إذا خالف الاسمُ المنصوبُ الثاني الاسمَ الأولَ فإنه يقتضي عنده النّصب كما جاء في المثال المذكور آنفا ما فيها أحد إلا حماراً حيث يرى سيبويه أنهم «جاؤوا به على معنى ولكنّ حمارا، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه فحمل على معنى (ولكنّ) وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم »[3] فكما عملت العشرين في الدرهم إذ لم تكن العشرين في معنى الدرهم ولا هي صفة لها أو كما يقول سيبويه « لأن الدرهم ليس من اسم العشرين ولا هو هي » فهذا كله يقتضي النّصب عند سيبويه؛ فجملة القول أن سيبويه أراد من قوله (يختار فيه النّصب) ما يقتضي النّصب للشروط التي سبق بيانها.

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص80.

(2) المرجع نفسه، ج2 ص127.

(3) المرجع نفسه ج2 ص 319.

2-1 **الاقتضاء( الاستغناء) عند المبرّد:** يعد المبرد من النّحاة القدامى الذين تناولوا الاقتضاء في التركيب النّحوي بمصطلح الاستغناء في مواطن مختلفة وبخاصة في كتابه (المقتضب) الذي يعد كتابا مهما وشارحا جليلا لكتاب سيبويه، إذ يشير في كتابه إلى ما يقتضيه الخبر كونه فضلة في قوله " فإن جعلت قائما هو الخبر رفعته وكان قولك في الدار فضلة مستغنى عنها لأنك إنما قلت زيدٌ قائمٌ فاستغنى زيد بخبره ثم خبّرت أين محِّل قيامه فقلت في الدار ونحوه وكل ما كان في الابتداء من هذا، فكذلك مجراه في باب إنّ وأخواتها وظننت وأخواتها وكان وأخواتها"[1]

يتبين من قول المبرد أن التركيب في الجملة الاسمية وما يجري مجراها يقتضي ويستلزم المعنى بعد الخبرية كقولنا ( زيدٌ قائم في الدار) نلحظ في تركيب هذه الجملة

زيدٌ---مبتدأ

قائمٌ---خبر

في الدار سؤال ( أين محل الإقامة ) فيقتضي التقدير والمعنى على حسب المبرد (في الدار فضلة) فنلحظ أن الجملة أخذت نمطا آخر وهو ( حرف جر+ اسم+ اسم نكرة ) وهذا التركيب يقتضي هذا التقدير ذاته فيما جرى مجراه كأن أقول:

إن زيدا قائما في الدار--------1

كأن زيدا قائما في الدار--------2

ظننت زيدا قائما في الدار------3

(1) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تح: عبد الخالق عضيمة، ج4، القاهرة،1994م، ص300-301.

ويذكر المبتدأ في موضع آخر في معرض حديثه عن فعل الاقتضاء بمصطلح اللّازم وكأن التركيب في الجملة الفعلية مع الفعل والمفعول به لازمان، وذلك في قوله " ألا ترى أن الفعل إنما مفعوله اللّازم له إنما هو المصدر، لأن قولك قد قام زيد بمنزلة قولك قد كان منه قيام والقيام هو النّوع الذي تعرفه وتفهمه"[1]

وقد بينت (منيرة القنوني) معنى هذا القول بقولها " والمصدر لازمٌ للفعل لأن إحداث الفعل يتضمنه ويدلّ عليه"[2]

ويشير المبرّد إلى ما يقتضيه العامل والمعمول من أثر لازم والعلاقة التي تربط أجزاء التركيب في قوله "إذا قلت ( ما زيدٌ منطلقا عمرو)، أما (ما زيدٌ عمر منطلقا) كان خطأ" ولم يكن للكلام معنى لأنك ذكرت زيدا ولم تصل به خبرا فإن قلت ما زيدٌ منطلقا عمرو إليه أو ما زيد منطلقا رجلٌ يحبه، أو نحو ذلك من الرواجع إليه صحّ الكلام وصح معناه وهذا بيّن جدا"[3]

إن قول المبرد يدّل على أن التركيب بين العامل والمعمول وما يحدثه من أثر ليس منوطا بالحركة الإعرابية فقط، بل لابدّ من مراعاة المعنى والفائدة الإخبارية وهذا يستلزم ويقتضي ربط الأول والآخر أي العمل والمعمول.

وذكر المبرد في باب المسند والمسند إليه العلاقة التي تجمع بين الفعل والفاعل وما لا يستغنى أحدهما عن الآخر حيث يقول " هو الفاعل والفعل جملة يحسن عليها السكوت وتجب

(1) المبرد، المقتضب، ج2، ص136.

(2) منيرة القنوني، نشأة النّحو العربي دراسة أبستمولوجيا للمنوال والتناسق النّظري، ص189.

(3) المرجع السابق ج4، ص194.

بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت قام زيد فهو بمنزلة قولك القائم زيد "[1]

الواضح من قول المبرّد أن العلاقة بين العامل والمعمول في الجملة الفعلية قائمة على حسن السكوت والفائدة، أي كل منهما يستلزم الآخر ويقتضيه وليس بدٌ من فصلهما أي العامل (الفعل)، والمعمول (الفاعل) كما ضرب لنا مثلا بقوله قائم زيدٌ.

فلو قلنا زيد بمعنى هذا يستغنى وجود الفعل، لذا قرن المبرد تركيب الجملة الفعلية وما تقتضيه من فعل وفاعل نفسه حاصل في الجملة الاسمية ذاته

فقام زيد=قائم زيد

وهنا نلحظ زيدا كمعمول أثّر فيه المسند إليه وهو الابتداء.

(1) المبرد، المقتضب، ج1 ص8.

3-1 **الاقتضاء عند الرضي الأسترآباذي:** يعد الرضي الأسترآباذي من النّحاة المتأخرين الذين درسوا نظرية الاقتضاء، وأثرها في العمل النّحوي من خلال علامات الإعراب أضف إلى ذلك الأصول الرئيسة و المتممة، فقد أشار إلى مصطلح الاقتضاء بلفظة المقتضي في قوله "إن العامل ما يحصل بوسَاطة في الاسم المعنى المقتضي للإعراب، وذلك المعنى كون الاسم عمدة أو فضلة "[1].

يتبين من قول الأسترآباذي أن الاقتضاء منوط بالعامل الذي سببه الإعراب لذا يذكر أحد البحثة حيث يذكر "أن مقتضى نوع الرفع في الأصل الفاعلية وكون الاسم مبتدأ أو كونه خبرا ثم كونه قائما مقام الفاعل "[2]

ويعلل الأسترآباذي العلامات الأخرى وما تقتضيه، في حالة النّصب في قوله "ومقتضى نوع النّصب في الأصل المفعولية ثم كون الاسم (اسم إنّ) و لا التبرئة وكذا كونه خبر ما الحجازية وكذا كون الاسم حالا أو تمييزا أو مستثنى "[3]

ويتبين من قول الأسترآباذي أنّ اقتضاء النّصب مبني على الأصل وهو المفعول وما قيس عليه من حيث العمل، مثل (اسم إنّ) لأن (إنّ) حرف مشبه بالفعل فهي أخذت عمل الفعل في النّصب فاقتضى ذلك.

والأمر ذاته في لا النّافية للجنس حيث إنّ اسمها يرِد منصوبا فاقتضى ذلك لشبهها بالفعل

(1) الرضي الأسترآباذي، شرح الكافية ،ج1، ص 25.

(2) محمد إبراهيم خليفة شوشتري، دراسة نظرية الاقتضاء عند الرضي الأسترآباذي، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة العدد 61، طهران، ايران، ص470.

(3) المرجع السابق، ص299.

ويذكر في موضع آخر ما يقتضيه الجرّ كونه أصلا في الاسم بقوله " ومقتضى نوع الجر في الأصل كون الاسم مضافا إليه معنا أو مشبها للمضاف إليه" [1].

والجدير بالذكر أنّ المقتضي للإعراب في الفاعلية والمفعولية عند الأسترآباذي يكمن في العمل الذي يُحدثه في المعمول حيث تنتج المعاني المستكينة في أواخر الكَلِم .

وقد أشار (محمد إبراهيم خليفة شوستري) إلى أن نظرية الاقتضاء عند الأسترآباذي ترتكز على ثلاث اعتبارات وهي الموجد، والآلة و المحل، حيث يقول: إن نظرية الاقتضاء في تشكيل الاعراب عند الفاضل الرضي متكونة من ثلاث عناصر، الموجد أي ( المتكلِّم) والآلة أي (العامل) والمحل أي(الاسم)[2].

(1) محمد إبراهيم خليفة شوشيري، دراسة نظرية الاقتضاء عند الرضي الأسترآباذي، ج 1، ص 298-299.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص470.

## 2- الاقتضاء عند المحدثين

**2-1 الإقتضاء عند فاضل السامرائي:** مصطلح الاقتضاء عند الدكتور فاضل السامرائي ليس موضوعا مستقلا في كتاب ولكنه مبثوث في كتبه وأبحاثه النّحوية والبلاغية، حيث يعرضها ضمن تحليلاته اللّغوية، ومن أمثلة ذلك:

ذكر السامرائي: في باب مقاصد الذكر والحذف في الحروف: في قولـه تعإلى: ﴿ يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي ٱلنَّارِ يَقُولُونَ يَٰلَيْتَنَآ أَطَعْنَا ٱللَّهَ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠ ﴿٦٦﴾ ﴾ **[الأحزاب:66]** الكلام هنا في الآخرة ولم يكن هناك مجال للتوبة أو المشيئة ولم يفتح لهم باب الأمل في التوبة ولم يعلّقها بالمشيئة ، وفي آية الدنيا " إنّ الله كان غفورا رحيما" أكد المغفرة ليفتح للمنافقين باب التوبة والدخول في الإسلام حتى يغفر الله للعبد كل ما تقدم، أما في آية الآخرة لم يؤكد ذلك فقال تعالى : ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٧٣﴾ ﴾ **[الأحزاب:73]** بدون توكيد، وتوكيد المشيئة واحتمال التوبة يقتضي توكيد المغفرة " [1] .

يتضح لنا أنّ الاقتضاء عند السامرائي مرتبط بالمعني والسياق وضرب لنا مثلا في استعمال أدوات التوكيد أو الاستغناء عنها، فحين يكون هناك صدق في التوبة يقتضي التوكيد كما جاء في الآية الكريمة ﴿ إن الله كان غفورا رحيما﴾ **[النّساء:23]** وحين يكون شك أو نفاق يرفع التوكيد ليتناسب مع المقام.

وذكر السّامرائي في مـوضع آخر ما يقتضيه التركيب النّحوي في باب التقديم والتأخير حيث يقول: " ... فقد يُقدِّم لفظة في مكان ويؤخرها في مكان آخر حسبما يقتضيه السياق

(1) فاضل صالح السامرائي، لمسات بيانية في نصوص التنزيل (محاضرات)، ص 530.

فمن ذلك قوله تعالى ﴿ وَجَعَلْنَا فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِهِمْ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَّعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ﴾**[الانبياء:31]** وقوله تعالى﴿ لِّتَسْلُكُوا۟ مِنْهَا سُبُلًا فِجَاجًا ﴾ [نوح:20] فقدّم الفجاج على السبيل في الآية الأولى وأخرها عنها في آيه نوح.

كما يظهر لفاضل السامرائي للاقتضاء في كتابه ( معاني النّحو ) عند ذكره وقوع ( كل) في حيز النّفي وعدمه قال: "جاء في دلائل الاعجاز في قول أبي النّجم :

**قد أصـــبحت أم الخيار تدعي *** عـلـيَّ ذنـبـا كـلُـه لـم أصـــنـع**

برفع (كلٌ) أنه أراد أنها تدعي ذنبا لم يصنع منه شيئا البتة، لا قليلا ولا كثيرا، ولا بعضا ولا كلا، والنّصب يمنع من هذا المعنى، ويقتضي أن يكون قد أتى من الذنب الذي أدعته بعضه وذلك أنا إذا تأملنا وجدنا إعمال الفعل في كل والفعل منفي لا يصلح أن يكون إلا حين أن يراد أن بعضا كان وبعضا لم يكن.

وإذ بان لك في حال النّصب أنه يقتضي أن يكون المعنى على أنه قد صنع من الذنب بعضا و ترك بعضا، فاعلم أن الرفع على خلاف ذلك وأنه يقتضي نفي أن يكون قد صنع منه شيئا وأتى منه قليلا أو كثيرا"[1].

فنظرية الاقتضاء عند فاضل السامرائي ليست مجرد قواعد جامدة ، بل هي وسيلة لفهم سر البلاغة والنّحو العربي وخاصة في القرآن الكريم والشعر، مما يجعل اللّغة أكثر دقة وجمالا.

(1) فاضل السامرائي، معاني النّحو، ج4، ط1، دار الفكر، 2000 م، ص 226.

**2-2 عند عباس حسن:** يعد عباس حسن من العلماء اللّغويين المحدثين الذين تناولوا الاقتضاء من خلال شرحه وتحليله لقواعد اللّغة العربية في كتابه ( النّحو الوافي) واعتبرها أحد الأسس التي تفسر بعض التراكيب اللّغوية فيقول في باب ( لو ) الشرطية في المسألة160 " لو الشرطية الامتناعية ، فإما معناها فأمران مجتمعان هما ( إفادة الشرطية وأنّ هذه الشرطية لم تحقق في الزمن الماضي ، فقد امتنع وقوعها فيه، فإفادتها الشرطية تقتضي تعليق شيء آخر، وهذا التعليق يستلزم حتما أن يقع بعدها جملتان بينهما نوع ترابط واتصال معنوي ، يغلُب أن يكون هو السببية في الجملة الأولى و المسببيّة في الجملة الثانية نحو:( لو تعلم الجاهل لنهضت بلاده )، لكنه لم يتعلم ، (لو عَفّ السارق لنجا من العقوبة التي نزلت به)، (لو أتقن الصانع عمله بالأمس ما بارت صناعته) ، فالجملة في المثال الأول هي ( تعلم الجاهل) والثانية هي (نهضت بلاده)، وبين الجملتين ذلك الارتباط المعنوي"[1].

فيتضح من كلام عباس حسن أن الجملة الشرطية تتكون من جملتين بينهما ارتباط معنوي، الجملة الثانية غالبا ما تكون نتيجة للجملة الاولى ومستلزمة للجملة الأولى، أو بتعبير آخر لا يمكن فهم الجملة الثانية كاملة دون الجملة الأولى فهي مقتضاة منها.

ويذكر عباس حسن في المسألة رقم 19 في باب النّكرة والمعرفة تحت عنوان اختلاف نوع الضمير مع مرجعه: " قد يختلف نوع الضمير مع مرجعه في مثل: أنا عالم فائدة التعاون، وأنا مؤمن بحميد آثاره، فالضمير في كلمتي: (عالم ومؤمن) مستتر يتحتّم أن يكون تقديره (هو) فما مرجعه ؟

يجيب النّحاة : إن أصل الجملة: أنا رجل عالم فائدة التعاون ، وأنا رجل مؤمن بحميد آثاره ، فالضمير للغائب وهو عائد هنا على محذوف حتما، ولا يصح عودته على الضمير

(1) عباس حسن، النّحو الوافي، ج4، ط3، دار المعارف، مصر، ص 491.

( أنا ) المتقدم، كما لا يصح أن يكون الضمير المستتر تقديره ( أنا ) بدلا من ( هو) لأن اسم الفاعل لا يعود ضميره إلا على الغائب وهذا يقتضي أن يكون الضمير المستتر للغائب أيضا"[1].

فملخص كلام (عباس) في هذا الباب أن يكون الضمير المستتر مطابقا لمرجعه ، لأن اللّغة تقتضي أن يعود الضمير المستتر على مرجع صحيح نحويا ، وبالتالي وجود ضمير لا يتطابق مع مرجعه، يخالف هذا الاقتضاء.

**2-3 عند تمام حسان:** يعد تمام حسان من اللّغويين الذين لهم دور في توضيح الاقتضاء، وقد تناوله في إطار جهوده لتجديد الدرس اللّغوي العربي، خاصة في كتابه الفذ ( اللّغة العربية: معناها ومبناها)

وسنعرض بعضا من نصوص كتابه لبيان الاقتضاء خاصة عند ذكره باب القرائن الذي يعد اللّبنة الأساسية في بناء الاقتضاء لديه. فيذكر في الفصل الخامس من كتابه تحت عنوان النّظام النّحوي: قلنا من قبل أن " النّظام النّحوي للغة العربية الفصحى يبني على الأسس الآتية:

مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها، وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص (وتحتها فروع) والنّسبة (وتحتها فروع ) والتبعية ( وتحتها فروع أيضا) وهذه العلاقات في الحقيقة قرائن معنوية على معاني الأبواب الخاصة كالفاعلية والمفعولية"[2].

(1) عباس حسن، النّحو الوافي، ص271.

(2) تمام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ط1، دار الثقافة، المغرب، 1994م، ص 178.

فيوضح تمام حسان أن علاقة الفاعلية والمفعولية لا تفهم بمجرد النّظر إلى الإعراب بل من خلال قرائن معنوية (الاسناد والتخصيص والتبعية) تقتضيها الجملة حسب التركيب.

ويشير تمام حسان في موضع آخر إلى قرينة التعليق وهي من أم القرائن كما يسيمها حيث يقول: " والكشف عن العلاقات السياقية (أو التعليق كما يسميه عبد القاهر) هو الغاية من الإعراب، فإذا طلب إلينا أن نعرب جملة مثل: " ضرب زيد عمرا " نظرنا في الكلمة الأولى (ضرب) فوجدناها قد جاءت على صيغة (فعل) ونحن نعلم أن هذه الصيغة تدل على الفعل الماضي من حيث صورتها ..... ثم ننظر بعد ذلك في زيد فنلاحظ أنه هو الفاعل، ثم ننظر بعد ذلك في عمرا ونلاحظ

1-أنه ينتمي إلى مبنى الاسم ( قرينة الصيغة)

2-أنه منصوب (قرينة العلامة الإعرابية)

3-أن العلاقة بينه وبين العامل علاقة التعدية (قرينة التعليق).

4-أن رتبته من كل الفعل والفاعل هي رتبة التأخير (قرينة الرتبة).

5-أن هذه الرتبة غير محفوظة.

وبسبب هذه القرائن نسارع إلى القول (أن عمرا) مفعول به"[1]

فالظاهر من قول تمام حسان أن الكشف عن قرينة التعليق هي الغاية الكبرى من التحليل الإعرابي.

(1) تمام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص 181.

وبمصطلح مغاير يذكر تمام حسان الاقتضاء ويعبر عنه بـ قرينة التّضام، وهي من القرائن اللّفظية كما بين ذلك، وقد ذكر في معرض حديثه عن مفهوم التضام حيث يقول: " الوجه الثاني إن المقصود بالتضام أن يستلزم أحد العنصرين التحليليين النّحويين عنصرا آخر يسمى التضام هنا التلازم، أو يتنافى معه فلا يلتقي به ويسمى هذا التنافي ، وعندما يستلزم أحد العنصرين الآخر فإن هذا الآخر قد يدل عليه بمعنى وجودي على سبيل الذكر أو يدل عليه بمبنى عدمي على سبيل التقدير بسبب الاستتار أو الحذف وهذا هو المعنى الذي نقصد إليه بهذه الدراسة"[1]، وضرب لنا امثلة توضح ما ذكره في باب الذكر والحذف بقوله : " أما الذكر والحذف فإنهما يكونان فيما عدا ذلك من الضمائر وغيرها، من أقسام الكلم جميعا على أن يكون الحذف دائما مع وجود القرينة الدالة على المحذوف ، فالمضاف والمضاف إليه يتطلب أحدهما الآخر ويحذف كل منهما مع وجود القرينة نحو : ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ **[يوسف:82]**، و﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُۚ ﴾ **[الروم:4]** والمبتدأ أو الخبر متلازمان ويحذف كل منهما بالقرينة[2].

وملخص كلام تمام حسان أن دلالة الاقتضاء ترتبط بعلاقة الوحدات اللّغوية ببعضها البعض في إطار التركيب، وهو ما سماه بالتضام إما على وجه الاقتضاء الوجودي في حالة الذكر أو العدمي بسبب الحذف كما بين في المثال السالف وأن الحذف يكون مع وجود قرينة تدل عليه، وكذلك المضاف والمضاف إليه لا يحذف إلا بوجود قرينة فالحذف يقتضي وجود قرينة تدل على المحذوف.

(1) تمام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص217.

(2) المرجع نفسه، ص218.

# الفصل الثاني: كتاب (مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء) لفخر الدين قباوة –دراسة وتحليل–

**المبحث الأول: فخر الدين قباوة – حياته وأعماله**

**المبحث الثاني: التعريف بكتاب (مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء لفخر الدين قباوة)**

**المبحث الثالث: العمل النّحوي و نظرية الاقتضاء من منظور فخر الدين قباوة**

## المبحث الأول: فخر الدين قباوة – حياته وأعماله

### 1- اسمه ومولده وتكوينه:

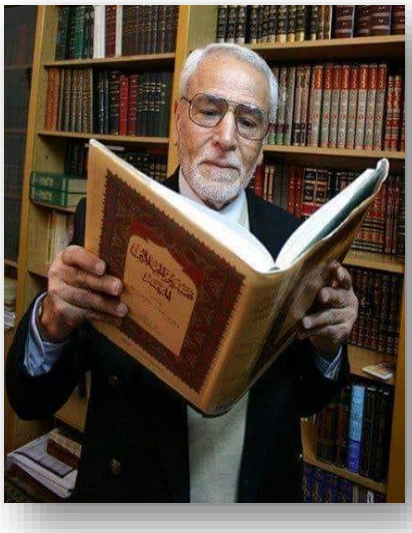

"هو فخر الدين بن نجيب بن عمر قباوة ولد سنة 1352هـ، الموافق لسنة 1933م، بمدينة حلب السورية من أسرة متواضعة،"[1] وقد بدأ تعلمه في بدايات نشأته في مساجد حلب ثم دخل المدرسة حيث نال لشهادة الابتدائية بعد دراسته خمس سنوات بها، ولظروف معينة اضطر فخر الدين قباوة مغادرة المدرسة ليشتغل في المهن الحرة كالنّجارة والحدادة والقصابة والخبازة وغيرها، وبعد بضع سنوات عاد إلى الدراسة اللّيلية حيث نال على إثرها شهادة التعليم المتوسط والثانوي حوالي سنة 1952م.

وفي سنة 1954م التحق بكلية الآداب بدمشق، حيث مكث بها 5 سنوات أين حصل على الإجازة في علوم اللّغة العربية سنة 1958م، وأهلية التعليم الثانوي سنة 1959م، ومنذ ذلك قام بالتدريس في المدارس الثانوية.

**2- أساتذته:** حظي الأستاذ فخر الدين بأساتذة أجلة في كل من الدراسات اللّغوية والإسلامية من الشام ومصر ومن هؤلاء نذكر منهم على سبيل الايجاز[2]:

---

(1) كرموش محمد خير الدين، منهج التحليل النّحوي عند فخر الدين قباوة من خلال كتابه التحليل النّحوي أصوله وأدلته بين النّظرية والتطبيق، مذكرة ماجيستير، كلية الآداب واللّغات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، اشراف بوجملين لبوخ، 2011-2012، ص23.

(2) ينظر: المرجع نفسه ص26.

- **سعيد الأفغاني:** (1909–م1997) نحوي ومحقق سوري، من أبرز النّحاة المعاصرين، له العديد من الدراسات والتحقيقات جلها في اللّغة وانحو.
- **شكري فيصل:**( 1918–1985م) باحث ومحقق سوري له العديد من الدراسات والتحقيقات أغلبها في ميدان الأدب.
- **محمد المبارك:** (1912–1981م) عالم ومفكر إسلامي سوري، من أصول جزائرية، له العديد من الدراسات الدينية الإصلاحية
- **عمر الفروخ:**( 1909–1987) باحث وناقد لبناني كان عضو في العديد من المجامع اللّغوية من البلاد العربية له ما يزيد على 50 مؤلفا في الأدب والتاريخ،
- **يوسف خليف:** ( 1922–1994) باحث وشاعر وناقد مصري، له العديد في الدراسات الأدبية، تمحورت في الشعر العربي القديم .
- **شوقي ضيف:** ( 1910–2005م) كاتب موسوعي ومحقق مصري كبير، كان رئيس لمجمع اللّغة العربية بمصر، له ما يربو على 50 كتابا في اللّغة والأدب **وغيرهم.**

## 3- عطاؤه العلمي:

بدأ الأستاذ مرحلة جديدة من حياته العلمية سنة 1966م، وهي مرحلة التدريس في الجامعة حيث التحق بكلية اللّغات بحلب؛ حيث باشر التعليم هناك، فدرس فيها الأدب القديم، والنّحو والصرف، إلى سنة1979م، ثم ذهب إلى للتدريس في جامعة محمد ابن عبد العزيز بمدينة فاس بالمغرب، إلى سنة 1983 م،

بعدها رجع إلى حلب، مستأنفا عمله هناك، وفي سنة 1989م، قصد المملكة العربية السعودية للتدريس في جامعة الإمام محمد الإسلامية بالقصيم، إلى سنة 1992م حيث رجع إلى حلب مواصلا مسيرته في التعليم الجامعي مركزا على محاور ثلاثة التي كانت من اهتماماته الكبيرة:

- الأدب القديم.
- الدراسات اللّغوية النّحوية.
- منهج البحث والتحقيق.

أحيل الأستاذ على التقاعد سنة 2005م أين تفرغ للأبحاث ومشروعاته التأليفية والتحقيقية إلى يومنا هذا.[1]

**4- خلاصة بحوثه النّحوية:** للأستاذ بحوث كثيرة لا يمكن لنا أن نوفيها حقها، فهذا عمل أوسع وأرحب من أن يحتمله هذا المبحث فحسبنا ان نعطي صورة موجزة مجملة عن بحوثه النّحوية وهي على وجه الإجمال مقسمة إلى ستة أقسام ينضوي تحت كل قسم كتب ودراسات كثيرة وهي كالآتي[2]:

- مشروع " من النّحو إلى التحليل النّحوي".
- الاهتمام بعلم الأدوات النّحوية.
- توظيف الحديث الشريف الدراسات النّحوية الأكاديمية.
- تكوين المهارات النّحوية.
- دراسات رائدة مثمرة
- تحقيق بعض الكتب النّحوية

(1) ينظر: كرموش محمد خير الدين منهج التحليل النّحوي عند فخر الدين قباوة ،ص24.

(2) ينظر : المرجع نفسه، ص27.

## 5- مؤلفاته وتحقيقاته:[1]

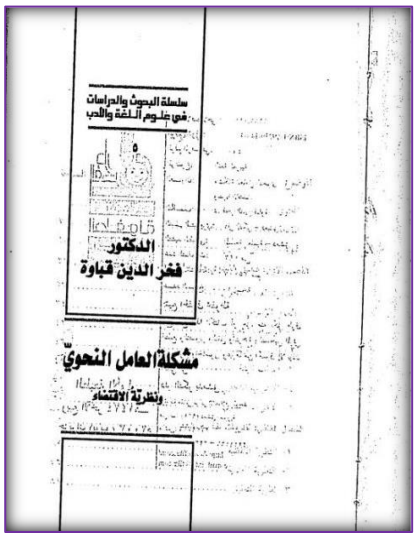


### 5-1 مؤلفاته:

- سلامة بن جندل الشاعر الفارس، المكتبة العربية، سنة: 1968م.
- المورد النّحوي، ط1، دار الاصمعي، حلب، سنة 1971م.
- ابن عصفور والتصريف، دار الاصمعي، حلب، سنة: 1971م
- **مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء**، دار فرات
- الاخطل الكبير: حياته وشخصيته وقيمته الفنية، دار الاصمعي، حلب سنة 1971م
- المورد النّحوي الكبير نماذج من التحليل النّحوي في الاعراب والأدوات والصرف، ط1، دار طلاس دمشق، سنة: 1392هـ -1972 م.
- بوادر شرح الشعر، مجمع اللّغة العربية، دمشق، 1395هـ - 1975 م.
- إعراب الجمل وأشباه الجمل، ط5، دار القلم العربي، حلب سورية، سنة: 1409هـ-1989م.
- تحليل النّص النّحوي منهج ونموذج، ط1، دار الفكر المعصر، لبنان، سنة: 1997م.
- تصريف الأسماء والأفعال، ط3، مكتبة المعارف، بيروت، سنة:1998م.
- إشكاليات في البحث والنّقد النّحويين، دار الملتقى، حلب، سنة1424هـ-2003م

(1) كرموش محمد خير الدين، منهج التحليل النّحوي عند فخر الدين قباوة، ص34.

## 5-2 تحقيقاته

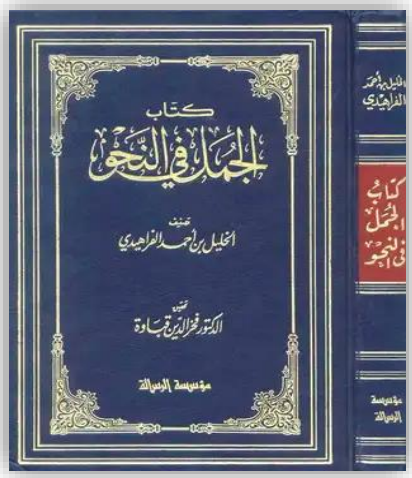


- ديوان سلامة بن جندل عن الاصمعي والشيباني للأحوال، المكتبة العربية سنة: 1968م.
- شرح القصائد العشرة للتبريزي، المكتبة العربية، سنة: 1969م.
- شعر زهير بن ابي سلمى للأعلم الشنتمري، المكتبة العربية، سنة: 1970م.
- الممتع في التصريف لابن عصفور، جزءان، المكتبة العربية، سنة 1970م.
- الوافي في العروض والقوافي، للتبريزي، جزءان، المكتبة العربية، سنة 1970م. (وهو بالاشتراك مع عمر يحي).
- شرح شعر زهير بن أبي سلمى لثعلب، ط1، دار الآفاق الجديدة، بيروت، سنة 1402هـ-1982م.
- شرح مقصورة ابن دريد للخطيب التبريزي، ط2، مكتبة لبنان، بيروت، سنة: 1994م.
- شرح قواعد الإعراب لمحي الدين الكافجي، ط4، دار طلاس، دمشق، سنة: 1996م.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، ط4، دار الملتقى، حلب، سنة 2008م (وهو بالإشراك مع الأستاذ محمد نديم فاضل).
- كتاب الجمل في النّحو للخليل بن أحمد الفراهيدي، ط5، دار الفكر، دمشق سنة: 2009م.

- وهناك كتب أخرى عهد محققوها إلى الأستاذ قباوة بمراجعتها قبل نشرها نذكر منها:[1]
- ديوان علقمة الفحل للأعلم الشنتمري، دار الكتاب العربي، حلب، سنة 1389هـ–1969م.
- ديوان طرفة ابن العبد للأعلم الشنتمري، مجمع اللّغة العربية، بدمشق سنة: 1395هـ–1975م.
- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز لفخر الدين الرازي، دار العلم للملايين، بيروت سنة 1985م.
- دليل كتابة البحوث العلمية لوليد سراج، مركز إيكارده، حلب سنة 1989م.
- بهجة النّفوس وغايتها بمعرفة ما لها وما عليها، لابن أبي حمزة، دار العلم للملايين، بيروت، سنة، 1420هـ–1999م.
- في موكب النّور لفاطمة محمد شنون، ط6، دار الفكر، دمشق، سنة: 1418هـ–1997م.
- ويضاف إلى ما سبق إشراف الأستاذ عل مجموعة من الرسائل العلمية لطلاب الدراسات العليا، في سورية والمغرب والسعودية وتقويمه لكثير من الموضوعات في شتى العلوم.

(1) ينظر: كرموش محمد خير الدين منهج التحليل النّحوي عند فخر الدين قباوة، ص39.

## المبحث الثاني: التعريف بكتاب "مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء":

### 1- من حيث الشكل

**اسم الكتاب:** كتاب مشكلة العامل النّحوي ونظريّة الاقتضاء

### 1- الوصف الخارجي للكتاب:

**1-1 الغلاف:** يوصف الكتاب من حيت الغلاف الخارجي بأنه يتسم بالبساطة في التصميم لخلوه من الصور الزخارف المعقدة وهذا يعكس الطابع الأكاديمي للكتاب

### 1-2 عنوان الكتاب

جاء مكتوبا بخط واضح بالون الأصفر ويحتل موضعا بارزا في أعلى الكتاب مكتوب بخط واضح دلالة على مضمون الكتاب، ودلالة اللّون الأصفر تدل الوضوح نسبة إلى الشمس، وهذا يعكس محاولة فخر الدين قباوة توضيح ما أشكل عند النّحاة القدامي والمحدثين، ومحاولة اصلاح ما فسد في النّظام النّحوي القديم والحديث.

**عنوان الكتاب:**

لقد وضع قباوة عنوان هذا الكتاب انطلاقا من نظرته الخاصة حول مشكلة العامل النّحوي التي شغُلت القدماء والمحدثين وفي نظره أنهم أغفلوا تفسير العامل النّحوي بدقة حيث اختلفوا فيه بين مؤيد ورافض له، وعدم الاستقرار على رأي مستقيم، الأمر الذي دفع بقباوة لمحاولة حل هذه المشكلة حلاً لغويا عربيا خالصا كما يدعي، ذلك لتصوره بانها تحتاج إلى حلٍّ وتوضيح، فكانت اللّفظة المناسبة هي (المشكلة )، وإذا كان هذا بيان الشق الأوّل من العنوان، فإنّ الشق

الثاني منه – وهو نظرية الاقتضاء– يكاد يشير للحل الذي سيقترحه قباوة لتفسير العمل النّحوي، وهو ما بني على نظرية الاقتضاء .

من هنا جاء عنوان الكتاب" **مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء** "محاولاً تفسير نظرية العمل النّحوي التي عُدت مشكلةً للأسباب التي بيّنا، واقتراح نظرية الاقتضاء وما شاكلها من مفاهيم وآليات لغوية أخرى لحلّ هاته المشكلة.

1-3 **اسم المؤلف:** فخر الدين قباوة يأتي في الأسفل على اليمين بخط أصفر مثل العنوان

**1-4 منشورات:** طبع الكتاب عن دار فرات للطباعة والتوزيع والنّشر والترجمة وهي دار معروفة بنشرها للأعمال الأكاديمية

1-4 **عدد الصفحات**: 191

**2- وصف محتوى الكتاب :**

**2-1 المقدمة** :جاءت المقدمة مفصلة، عرض فيها فخر الدين قباوة دوافع التأليف مع ابراز الإشكالات النّحوية في تفسير نظرية العمل النّحوي على وفق نظرية الاقتضاء مع ابرازه للمنهج العلمي الذي اتبعه، وكذلك حدد أهم المحاور الأساسية التي تتوزع عبر فصول الكتاب .

**2-2 الفهرس:** وضع قباوة الفهرس في نهاية الكتاب، وهو منظم بدقة إذ يعرض العناوين الرئيسة والفرعية مع أرقام الصفحات وهذا تسهيلا على القارئ للرجوع اليها، وقد استهله بمقدمة ثم التفاعل الصوتي ثم اعقبهما بثلاث فصول رئيسية متسلسلة منطقيا وهي:

**الفصل الأول:** العمل النّحوي والاعراب

**الفصل الثاني:** نظريات لتفسير العمل

وختم كتابة بفصل ثالث عنونه بالاقتضاء والعمل الإعرابي حيث اقترح فيه نظرية الاقتضاء كبديل تفسيري يبرز فيه بوضوح وتسلسل منطقي تتبع تطور الفكرة المركزية.

**الخلاصة** : نخلص مما سبق أن الجانب الشكلي لكتاب ( مشكلة العمل النّحوي ونظرية الاقتضاء) يمتاز بالالتزام بالمعايير الكلاسيكية للتأليف العلمي ،و تصميمه البسيط وبنيته المنهجية الواضحة تعكس رغبة المؤلف في تقديم كتاب نحوي ذو طابع تحليلي نقدي، يبرز من خلاله الطابع الجاد في كل مكوناته الشكلية، مما يجعله مرجعا مفيدا في الدراسات النّحوية المعاصرة

## 2- من حيث المضمون

يعدّ كتاب مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء دون ريب من أَجَلّ وأنفس كتب فخر الدين قباوة، التي تزيد عن الأربعين مؤلفاً، بله ما حققه من مصنفات علمية أخرى ذات قيمة عظيمة، وتبرز قيمة هذا الكتاب؛ أي **مشكلة العامل النّحوي** في أنه عالج مسألة مهمة من النّحو العربي و هي مسألة العامل النّحوي، الذي يقوم عليه النّحو العربي، لذا فقد اعتنى العديد من العلماء قديما وحديثا، يسجلون آراءهم في شكل كتب مصنفة، وأبحاث مؤلفة، وندوات تعرّف بهاته النّظرية أو تفسرها أو يناقشون بعض قضاياها النّحوية، وهذا بسبب أهميتها البالغة في الدرس النّحوي؛ " إذْ تعد دراسته (العامل) مقدمة ضرورية، ومدخلا منهجيا للنظر في

المسائل النّحوية"[1]، ولمّا عجزت أغلب النّظريات والمقولات –في نظر فخر الدين قباوة– عن تفسير علمي دقيق للعمل النّحوي طرح قباوة نظرية الاقتضاء بديلا للنظريات السابقة يتوسم فيها حلا للمشكلة الإعرابية المتأزمة منذ قرون فكانت نظرية الاقتضاء الموجه البديل للعمل النّحوي وتفسيره.

ويأتي كتاب **مشكلة العامل ونظرية الاقتضاء** لفخر الدين قباوة ضمن هذا الزخم من المؤلفات، التي خصت العامل النّحوي بالدراسة والتفسير والتحليل، مضفياً عليه طابع الابتكار والأصالة، ورد المفاهيم إلى حقولها ومجالاتها، من ذلك إقراره بانطلاقه من واقع العربية ومفهوم العمل في العلوم الإنسانية، لاقتراح حلٍّ لمشكلة العامل النّحوي[2]، بعيدة عن التفسيرات المنطقية والفلسفية، على أنَّ قباوة قد بسط وسهل مفهوم هذه النّظرية على عكس ما أفاض به العلماء حول نظرية العمل النّحوي ووظائفها المنهجية، إذ رأى غير هاته الرؤية، حيث زعم أنّ أعمال النّحاة كانت تُسيّرها فكرة الوظائف النّحوية، وظواهر الإعراب المشتركة ودلالاته، وإنما ترد فكرة العمل النّحوي في أثناء ذلك بحسب ما يقتضيه البحث فقط[3].

## 2-1 الهدف:

يعلل فخر الدين قباوة تأليفه لهذا الكتاب انطلاقاً من أسباب عدة تضافرت في ذهنه، ذكرنا بعضها آنفاً، وهي أنّ النّحاة أغفلوا تفسير العامل تفسيرا مقنعاً، وأنّ مذاهبهم فيه غير واضحة ومواقفهم إزاءه مختلفة بين القبول و الرفض، وعدم الاستقرار على رأي واحد، حيث يقول قباوة

(1) ينظر: مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النّحو العربي دراسة تأصيلية وتركيبية، ط1، 2004 م ،ص163.

(2) ينظر: فخر الدين قباوة، مشكلة العامل ونظرية الاقتضاء، ص9.

(3) ينظر المرجع نفسه، ص8-9.

مسوغاً تأليفه هذا: «وقد تتبعت تلك الأقلام والأفهام أرصد مراكزها وتشعباتها، وأجمع ما سجله شيوخ النّحاة القدماء والمتأخرين و الزملاء المعاصرون، لعلي أجد في المحصلة وجهة تحقق الاستقرار وتحل المشكلة حلا لغوياً عربيا خالصا، فكان لدي حصائل متباينة يتعذر وضعها في قفص واحد، ولا تمس جوهر الموضوع مسا نحويا رفيقا »[1].

فالمتمعن في قول قباوة هذا يدرك أنّه بعدما واجه مشكلة العامل التي أشرنا إليها، وعدم استقرار الآراء حوله، والانتقادات التي وجهت لها، توصل إلى عدم وجود حلول وآراء مقنعة حلول لغوية عربية خالصة، بل قد صادفته حصائل متباينة، وهذا ما جعله يقدم على تأليف هذا الكتاب، الذي تعهد فيه بكشف مسألة العمل النّحوي، وفق نظرية الاقتضاء، وتقيّد بدراسة المسألة من جوانبها التاريخية، ثم توضيح مفهومها الأساسي وذكر النّظريات المختلفة في تفسيرها، ليهتدي بعدُ إلى حل المشكلة التي أقام عليها هذا الكتاب، شريطة أن يكون هذا الحل من واقع العربية والعلوم الإنسانية[2] .

وكان هذا دأبه في تألفه للكتب، حيث يذكر هدف تأليفه، كما هو ملاحظ هاهنا، وغالبا ما يكون سبب التأليف **هو نقص المكتبات العربية، أو تباين التأليفات في المسألة أو عدم توضيحها وهلم جراً**، كما أشار على ذلك في كتابه: "**التحليل النّحوي أصوله وأدلته**" بين أنّ سبب تأليفه قصور المؤلفات في دراسة التحليل النّحوي دراسة علمية مؤصلة وممنهجة قديما وحديثا، يقول في هذا السياق: « نعم لقد انتشرت شذرات توجيهية في كثير من المصادر التراثية ولا سيما جهود ابن هشام الأنصاري ومتابعيه تضيء السبيل بإجراءات علمية ونظريات

(1) فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء، ص9.

(2) المرجع نفسه، ص10.

منهجية تساعد الدارس والباحث، إلاّ أنها لم تكن تؤلف علما مؤصلا يخص التحليل النّحوي بالدراسة والتفصيل لتعيين ميادينه واكتشاف أصوله وتمييز الأدلة والقرائن المعتمدة فيه، ولهذا وجدتني أتابع الخطأ منذ ربع قرن...فهم قد وضعوا خطوطا كثيرة متفاوتة ولكنها لم تكن في منهج علمي يستوعب المشكلة كلها، ويقدم التعيين الدقيق والتفصيل الوافي بالتنظير والتطبيق والتفسير والبيان... »[1].

من هنا فالمتتبع لمؤلفات قباوة يلحظ هذه السمة المنهجية البارزة والمعللة لسبب التأليف.

## 2-2 المباحث والمنهج:

يتأسس كتاب مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء على تمهيد يعقبه تقسيم ثلاثي للفصول، وقد بين قباوة عن محتواه العام بعد الإشارة إلى هدف تأليفه، حيث تطرق في التمهيد الذي وسمه بالتفاعل الصوتي إلى توضيح طبيعة المشكلة، من خلال إبرازه لظواهر صوتية عديدة وتفاعلها فيما بينها، وتأثر بعضها ببعض، من خلال آراء علماء الأصوات قديما وحديثاً، خاصة علماء القراءات، وهذا لأهمية التفاعل الصوتي الذي له أثر فاعل حتى في التراكيب النّحوية والعبارات، ويمتد إلى الظواهر الصرفية، بل إلى ما سمي بالعامل النّحوي[2].

وأمّا الفصل الأول فقد عالج فيه مشكلة العمل النّحوي والإعراب، وأسماه قباوة **العمل الإعرابي**؛ لأنّ إلصاق العمل بالنّحو يراه عاما أوسع، وإنما سماه هنا بـ ظاهرة العمل النّحوي كما يبدو في الفصل الأول، مجاراة للمصطلح الشائع لذا آثر أن يطلق عليه العمل الإعرابي؛ لارتباط العمل بالإعراب، وليس بالنّحو كله إذا نظرنا إلى مفهوم النّحو الواسع، الذي يتجاوز

(1) فخرالدين قباوة، التحليل النّحوي أصوله وأدلته، ط1، دار قوباء للطباعة والنّشر، القاهرة،2002 م، ص1– 2.

(2) ينظر: فخر الدين قباوة مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء، ص15 وما بعدها.

كونه تركيبا فقط، من هنا وجدنا قباوة قد خص هذا الفصل بأنواع الإعراب كما بدت له، فذكر خمسة أنواع.

وتطرق في الفصل الثاني إلى مختلف النّظريات التي فسرت العمل النّحوي، فذكر ثماني نظريات، استحسن منها ستة، وأبعد النّظرية الصوتية والنّظرية الخلافية، وجاءت هذه النّظرية لتفسر العمل الإعرابي، وعلى الرغم من تفصيل القول فيها، غير أنّ قباوة توصل إلى أنّها مازالت قاصرة على تفسير العمل الإعرابي بشكل علمي دقيق، وهذا ما حمله على أن يأتي بالبديل العلمي في اقتراحه نظرية الاقتضاء.

أما في الفصل الثالث؛ بيّن فيه نظرية الاقتضاء وفسرها، وسبق كل ذلك ببعض المقدمات التي حاول أن يفسر فيها مفهوم العمل والعامل، وعلاقته بالعلة والسبب والآلة والشرط والركن، مما يشاكل ما يعرف بالعامل، وتوصل إلى أنّه ليس واحداً من هاته الأشياء، ثم بين المقصود بالاقتضاء عند العلماء؛ إذ جعله أحد مفسرات العمل النّحوي، وتوصل إلى تعريف دقيق للعامل؛ إذ جعله **(ما يقتضي كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب)**، فيجعل العامل مقتضياً للإعراب، وعنصراً مساعداً، وليس منتجاً ومؤثرا طبيعيا كما يعتقد كثير من العلماء[1]، أي يجعله ذا طبيعة لغوية وليست مادية، كما يعده رمزاً لغويا« يدل على معان تركيبية تناسبه، ويقتضي التعبير عنها بألوان من الأصوات وجوبا أو جوازاً»[2]؛ لأن العمل الإعرابي في نظره هو تعبير صوتي للدلالة على وظائف معنوية[3]، ويبيّن قباوة في هذا الفصل أيضا بعض المصطلحات النّحوية والمفاهيم، أهمها الحدث أو الفعل لأنّه مركز العمل النّحوي

(1) ينظر، فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء، ص127.

(2) ينظر المرجع نفسه، ص134.

(3) نظر، المرجع نفسه، ص132.

في التركيب، يليه المصدر وأسماء الأفعال[1]، وكان يهدف من إظهار هذه المفاهيم توثيق الصلة بينها وبين نظرية الاقتضاء[2]، ليختم هذا الفصل برأيه في العلامات الإعرابية؛ بأنها رموز مختصرة للحالات والوظائف النّحوية، توصل إليها اللّغويون والنّحاة؛ أي بدل أن نقول في الجملة (لبسَ الطفلُ خاتَمَ حدِيدٍ) الطفلُ (فاعل) وخاتمَ (مفعول به) وحديد (مضاف إليه)، نضع الحركات رمزاً واختصاراً، وزعم أنّ الحركات صورة متطورة عن الحروف (الألف والياء والواو)، التي جعلها النّحاة فروعاً للحركات، فهو يرى العكس أي الحركات صورة متطورة عن الحروف[3]

ولعلّ المتصفح لكتاب مشكلة العامل النّحوي وللفصول التي ذكرناها، وما تضمنته يدرك أن المؤلف قد بناها بناء منطقياً، اعتمد على التمهيد والتوطئة للموضوع الرئيس، من خلال مقدمات تخدم نظريته الاقتضاء، ويمكن أن نضيف إلى ذلك كله بعض السمات المنهجية الأخرى، منها: التعليل الدقيق لديه وخاصية التحليل للقضايا التي يطرحها، والابتعاد عن التقليد، والاعتماد على نظرته ورأيه في الفهم ودقة ملاحظته.

(1) ينظر، فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء، ص159.

(2) ينظر: المرجع نفسه ص191.

(3) المرجع نفسه، ص167، 168.

## المبحث الثالث: العمل النّحوي ونظرية الاقتضاء من منظور فخر الدين قباوة

### أولا: العمل النّحوي كظاهرة نحوية

يشير فخر الدين قباوة إلى العمل النّحوي عند النّحاة من خلال ما يُحدثه من أثر في التركيب النّحوي وكذلك التأثير في المتلقي، لذا يرى فخر الدين قباوة أن العمل النّحوي "هو تشكيل تعبير متفاعل يؤثر بعضه في بعض قبل أن يؤثر في المتلقي وتتسرب بين عناصره التركيبية وَمضَات من التجاوب والتعاطف حتى يكون وحدة حيوية متكاملة الدلالة على المرام المقصودة"[1]

إن الواضح من هذا القول أن العمل النّحوي يقوم على التفاعل، والتجاوب، التعاطف لتحقيق مقصد معين، وقد ضرب لنا فخر الدين قباوة مثلا بقوله " الطفلُ نائمٌ، أظنُ الطفلَ نائماً، كان الطفلُ نائماً، إنَّ الطفلَ نائمٌ، كأنما الطفلُ نائمٌ، ليت الطفلَ بقي نائماً.

لا تضحك وتشربَ، لا تضحك وتشربُ، لا تضحك وتشربْ، لا تضحكُ وتشربُ، لا تضحكُ وتشربَ، لن تضحكَ وتشربَ"[2]

نلاحظ من خلال الأمثلة أن قباوة نوّع لنا من خلال ما مثل لنا به، بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وأهم التكوينات التي تطرأ عليها، بل إنه يشير إلى التكوين التعبيري، وما ينتجه التركيب من خلاله، إذ يقول " **(العصفورُ داخلُ القفصِ الآن)**، يعني أنه يقوم بعملية الدخول فيه ولمّا يصر فيه "[3]

(1) فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء، دار فرات، ص27.

(2) المرجع نفسه، ص28.

(3) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

نلاحظُ أن الضمّة في آخر كلمة (داخلُ) غيرت المعنى وأحدثت وظيفة وهي الدخول وهو عكس قولنا **(العصفورُ داخلَ القفص الآن)**، ويوضح فخر الدين قباوة في قوله "فإنه يعني قد دَخلهُ من قبل وهو حبيس فيه الآن، ومن هذا نرى التركيب الجديد يحمل معنى الوجود في الدّاخل وهو ذو وظيفة دلالة لعنصر طارئ لم يكن له حظ في الجملة الأولى" [1]

ومن هنا فإن العمل النّحوي عند فخر الدين قباوة يربط المفردات والتراكيب بالانفعال وتبيان أسرار التعبير، إذ يرى أن النّحاة قد توقفوا، في مثل هذ النّوع في قولهم "(ما أبعَد العيب)، ليستعرضوا المعاني المختلفة إذا فُتحت الدال أو رُفعت، ونُصبت العين أو رُفعت أو جُرّت ليكون تعجباً أو نفياً أو استفهاما في سياقات متعددة" [2]

وقد فسر قباوة هذه المعاني واهتمامها عند النّحاة بقوله " ليكشفوا أسرار التعبير والحقائق التي تفسره ويبيّنوا تموجاته وألوانه المختلفة."[3]

نستنتج مما سبق ذكره أن العمل النّحوي قد انبثق منه العمل الإعرابي الذي يُنظَر إليه من زاوية علم النّحو، كونه يرى أن هذا الأخير يعتمد على مستويين:

1-**المستوى النّظري:** وقد انطلق من تعريف ابن عصفور إذ يقول "علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها" [4].

(1) فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء، دار فرات، ص27ص28.

(2) المرجع نفسه ص31-32.

(3) المرجع نفسه ص32.

(4) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

1-**المستوى العملي:** حيث يقول ابن جني " انتحاء سَمتِ كلام العرب في تصرفه من اعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير..."[1]

نخلص من ذكر قباوة لهذين التعريفين، إلى أهمية الإعراب والتي تكمن في العمل الإعرابي والذي يبتدئ بالتركيب ومن هذا المنطلق "أن الاعراب هو الحركات والأحرف و الحذوف المُبِينة عن معاني اللّغة " [2]

ويذكر في موضع آخر ما يتداوله النّحاة بأن طبيعة الإعراب هو " توجُّه بعيد عن الواقع اللّغوي ومنصرف إلى بعض ظواهره دون تتبع لحقائق التعبير؛ ذلك لأن الإعراب في حقيقته صفة ذاتية كامنة تخص بعض المفردات ثم تكون في التراكيب ذات وجهين متلازمين كالورقة الواحدة لا ينفصل أحد وجهيها عن الآخر وإذا قطّعتها تمزّق الوجهين معا"[3].

وقد حاول فخر الدين قباوة أيضا أن يضيف ركناً مهما في العمل الإعرابي وهو المزج بين عنصر اللّفظ والمعنى في صُوَره الصوتية والتركيبة في قوله "... إنه تعبير عن الخاصية الكامنة بعنصر لفظي ومعنوي في آن واحد إذ هو صورة صوتية معينة لمعاني تركيبية ومواقع نحوية مخصوصة تهيأت لها المفردات المعدّة لذلك بالقوة"[4] وقد استدلّ على ذلك بقول ابن جني حين عرّف الإعراب بأنه " الإبانة عن المعاني بالألفاظ "

والجدير بالذكر أن فخر الدين قباوة قد حصر معاني ودلالات الإعراب في اعتبارات عملية دقيقة وهي :

**الاعراب التعبيري، إعراب التركيب، إعراب البنيّة، الإعراب التحليلي، الإعراب الصوتي**

(1) فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء ، دار فرات، ص32.

(2) المرجع نفسه ص40.

(3) مرجع نفسه، ص41.

(4) مرجع نفسه ص42.

### 1- الإعراب التعبيري:

يعتبر هذا النّمط من الإعراب أقدم المعاني التي يحويها الإعراب، كونه يربط بين الوظائف والتركيب والمعاني النّحوية كما يرى فخر الدين قباوة، حيث يعرفه على أنه "التعبير عن الوظائف التركيبية والمعاني النّحوية والعلاقات والدلالات لعناصر الكلام بالنّسق والنّمط والصوت صياغة وأداءً "[1] ويستدل لهذا النّوع من الإعراب لما نُسب إلى يعرب ابن قحطان على أنه قال

**ولفظك أعربه بأحسن منطقٍ *** فإنك مرهون بما أنت لافظ**

واستدل أيضا بقول أبي بكر الصديق في قوله ( لأن أعرب آية أحب إليّ من أن أحفظ آية)[2] من خلال ما سبق خلص فخر الدين قباوة إلى أن الإعراب أصله التعبير ، وهو يدخل ضمن ما يسمى الأداء والإبانة عن المعاني.

### 2- إعراب التركيب:

وهو نوع ثانٍ من الاعتبارات العلمية التي استند إليها فخر الدين قباوة لتحديد معاني الإعراب حيث يعرفه على أنه "الأصول التي تعرف بها أحوال تركيب كلام العرب" [3].

ويطلق عليه كذلك علم الإعراب أو علم النّحو غير أن هذا النّوع من الإعراب ركنه الأساس والرئيس:

"- استقراء كلام العرب

(1) فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء، دار فرات، ص42.

(2) مرجع نفسه، ص43.

(3) مرجع نفسه ، ص46.

- ملاحظة سلوك كلام العرب
- استخلاص القواعد والأحكام الضابطة لكلامه "[1]

وأقدم تعريف لهذا العلم هو قول الإمام علي كرّم الله وجهه " ( الكلام كله اسم وفعل وحرف والاسم: ما أنبأ عن المسمى، والفعل: ما أنبأ عن حركة المسمى والحرف: ما أنبأ عن معنى ليس باسم و لا فعل، والفاعل مرفوع وما سواه ملحق به والمفعول منصوب وما سواه ملحق به، والمضاف إليه مجرور، وما سواه ملحق به"[2]

## 3- إعراب البنية:

وهذا النّوع يعدّ الثالث عند فخر الدين قباوة الذي له ارتباط بدلاله الحركات في البنية الصرفية إذ يعرفه على أنه " دلالة الصيغة بما تحمله من لفظ وحركات وسكون على المعاني الصرفية التي تتضمنها"[3]

والبين من تعريف الباحث أن هذا النّوع من الإعراب يختلف اختلافا وضحا مما هو معروف في التركيب، فالأبنية الصرفية لها دلالة، ومن ثمّ تعدّ عنده إعرابا وهذا ما وضحه في قولــه " فقد ذهب بعض المتقدمين من أن هذه الظواهر وما يشبهها من ضوابط هي إعراب أيضاً "[4]

(1) ينظر: فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء، ص46.

(2) المرجع نفسه، ص 47.

(3) المرجع نفسه، ص48.

(4) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ويذكر في موضع آخر أن أبا الأسود الدؤلي قد أشار لهذا النّوع من الإعراب عندما اهتمّ بنقط المصحف، وإعرابه حيث يقول: "...ضبَط بذلك أواخر المفردات وما أشكل من حركاتِ بنيّتها أيضا فكان أوّل من حقّق معنى إعراب البنية"[1]

وقد ردّ فخر الدين قباوة على المعاصرين إذ رأوا أنّ الإعراب خاص بأواخر المفردات وهذا توهم في رأيه وهذا ما صرّح به قائلا " من الدّارسين المعاصرين إذ توهموا أنه خاص بإعراب أواخر المفردات مع أنّ دلالته واضحة في أذهان القدماء وألسنتهم، بدليل الروايات التي حملت أبا الأسود الدؤلي على إنجازه " [2].

ومحصلة القول أن إعراب البنية يدخل ضمن الأبنية وهيئات الكلمة مما يقتضي ويستلزم تغيير المعنى وهذه الأنماط تعود أو تؤول إلى المقامات والسياقات المختلفة.

## 4- الإعراب التحليلي:

وهذا النّوع من الإعراب أشار إليه الباحث ويرى بأنه مهم في العمل الإعرابي، وقد عرفه عل أنه "تمييز العناصر اللّفظية، وتحديد وظائفها التركيبية ومعانيها النّحوية وعلاقاتها الإعرابية "[3] والبين من هذا التعريف أنّ هذا النّوع من الإعراب يقوم على:

- الوظائف التركيبية
- العلاقات الاعرابية
- تمييز العناصر

(1) فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء، دار فرات، ص 49

(2) المرجع نفسه ص49

(3) المرجع نفسه، ص51.

وقد أشار الباحث كذلك إلى أنّ هذا النّوع من الإعراب المهم في العمل النّحوي حيث يقول: " وهذا الضرب من الإعراب لا يقتصر أيضا على مُعرَب الكلمات بل يضم المَبنيّات منها، ويتناول أشباه الجمل، منها ثم يستغرق الجمل والمصادر المؤولة وهي مركبات تعبيرية ولا تحمل شيئا من رموز الإعراب "[1]

الظاهر من قول فخر الدين قباوة إلى أن الاعراب التحليلي يتعدى إلى العلائق التركيبية وإلى الجمل وأشباه الجمل.

وما يراه الباحث أن هذا النّوع من الإعراب ليس جديدا بل هو موجود منذ القدم أي في المدرسة النّحوية القديمة أمثال علي رضي الله عنه في قوله (قباوة) " ثم تقف على عبارات للإمام علي (ت40 ) من هذا القبيل، كالذي جاء في تفسير هاتين الآيتين ( **كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ (3) ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُون4)** (التكاثر 3 و 4 ) إذ روي عنه أنه قال في معنى ذلك ( كلا سوف تعلمون في القبور) ثم كلا سوف تعلمون في البعث" [2]

وخلاصة القول أن الإعراب التحليلي عند القدماء كان مبنيا على العلائق التركيبية مع مراعاة التقدير والتأويل لتوضيح المعنى المراد كالنّموذج الذي عرضه قباوة.

## 5-الاعراب الصوتي:

وهو ما يطرأ على الكلمة من تغيرات في أواخرها، بما يناسب التركيب من رفع ونصب وجر، وهذا النّوع من الاعراب استند فيه الى قول ابن جني أي أنه ليس جديدا في الدرس اللّغوي، وقد عرّفه على أنّه "الإبانة عن المعاني بالألفاظ " أي تغير أواخر الكلمات المعرّبة

(1) فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء، دار فرات ، ص52.

(2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

بما يناسب التركيب من رفع ونصب وجر وجزم، أو تغيير هذه الأواخر للدلالة على الوظائف التركيبية لها، تبعا لمتطلبات التعبير"[1]

إنّ هذا النّوع من الإعراب يقوم على التركيب والوظائف لينتج تعبيرا لذا يرى فخر الدين قباوة هذا النّوع قد تعددت فيه أراء النّحاة ، حيث يقول " وقد اختلف النّحويون في اللّون الإعرابي، ألفظيٌ هو أم معنوي؟ وعندي أنه يضمّ الجانبين لأنه مخصوص يدلّ على وظيفة تركيبية وموقع نحوي" [2]

إذا فالرأي الذي ذهب إليه الباحث أن الإعراب الصوتي مبدؤه

- اللّون الفظي
- اللّون المعنوي
- وظيفة تركيبية
- وظيفة نحوية

إن هذا النّوع من الإعراب عند فخر الدين قباوة يتحقق بمعرفة المعاني، الأداء الدقيق حيث يقول " فالمراد بالإعراب هنا هو الأداء كما تقتضي العرب الفصحاء إذ الإعراب في الأصل اللّغوي هو الإيضاح والبيان والتحسين وليس التعرف والاستبانة "[3]

وما ذهب اليه فخر الدين قباوة يبين عن معنى أصل الإعراب الصوتى وما يقتضيه عند العرب، وعند العلماء الأوائل؛ حيث يرى أن الإعراب الصوتي قد برع فيه أبو الأسود الدؤلي قائلا عنه " وقد تتبع أبو الأسود الدؤلي مظاهر هذ الاعراب في ممارساته التعليمية

(1) فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء، دار فرات ، ص 60

(2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

خلال عشرات السنوات ورصد صوره وأشكاله المختلفة، ثم شرع يثبتها في المصحف الشريف بمدينة البصرة على عهد واليها زياد ابن أبيه (45–53) قال: رأيت أن ابدأ بالقرآن "[1]

ونخلص من خلال ما سبق أن هذا الدليل الذي بينه قباوة لهو دليل عل الدراسات الأولى للإعراب الصوتي الذي قُرن بالقرآن الكريم وراعى فيه الجانب الصوتي لدلالة الحروف؛ بمعنى أنّ الاعراب الصوتي مرتبط بالإعراب في البنية للدلالة على المعاني المستكينة فيها.

## ثانيا: نظرية الاقتضاء من منظور فخر الدين قباوة

تعد نظرية الاقتضاء عند القدماء أو المحدثين نظرية أساس في تقعيد القواعد النّحوية؛ بل هي الأساس في النّحو كله؛ كون النّحو يعتمد على التحليل لهذه الظواهر النّحوية؛ وبخاصة ما يتعلق بها **بالعامل والمعمول والعمل النّحوي** ، ولقد رأينا فيما سبق نظرة القدامى في نظرية الاقتضاء وقواعده وكذا الأمر ذاته عند المحدثين؛ ولكن سنحاول عرض القضية عند علَم من أعلام النّحو المحدثين ألا وهو **فخر الدين قباوة**، هذا العالم الذي وسم كتابه بـ: **مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء**، وهو كتاب جمع فيه في غير موضع أراء النّحاة في النّظرية وأسسها بيد أننا سنركز على تبيان أرائه حول النّظرية وما تعتورها من إشكالات على العمل النّحوي.

(1) فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء، دار فرات ، ص 62

## 1-الاقتضاء عند فخر الدين قباوة:

يرى فخر الدين قباوة أن الاقتضاء ليس وليد الدرس النّحوي القديم فقط، بل له حضور في الدرس النّحوي الحديث ، حيث يعرفه من منطلق المحدثين على أنه: "ما تكُون به الكلمة صالحة للإعراب، وهو العامل"[1] غير أنه رَبطَ الاقتضاء بنظرية أخرى لا تقلّ عنها أهمية هي نظرية التعليق إذ يعبر عنها أصحاب هذه النّظرية بقولهم: "إنّ المقتضي للإعراب هو توارد المعاني المختلفة على الكلام بسبب التركيب فإنها تستدعي ما يُنصَب دليلا على ثبوتها"[2] والظاهر مما يدل عليه الاقتضاء هي المعادلة التالية:

**الاقتضاء= المعاني + التركيب ---- ( النّصب الرفع الجر والجزم)**

وقد فسّر هذه المعادلة أو القاعدة لنظرية الاقتضاء، قوله: "بمقتضى نوع الرفع في الأصل الفاعلية، وكون الاسم مبتدأ وكونه خبرا ثم كونه قائما مقام الفاعل وكونه خبر (إنّ) و(لا) التبرئة أو اسم كان وكذا كونه اسم (ما) الحجازية "[3] وقد نقد فخر الدين قباوة هذا النّوع من المقتضي ( الرفع) وسماه المقتضي للإعراب، حيث يرى أنه "ليس عاملا له وانما هو تحقق تلك الوظائف النّحوية في المعمول وهذه الوظائف أو المعاني تدل عليها" [4]

ما يذهب إليه فخر الدين قباوة أن الإعراب من حيث الاقتضاء ليس عبارة عن حركات إنما معاني تنتج من تلك العلامات؛ وهو ما يستدعي ويستلزم وجود الإعراب ولا يوجده ؛ وقد صرح بهذا قائلا " **فإذا فقد الاسم وظيفته النّحوية بانطلاقه من التركيب**

(1) فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء، ص122

(2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3) المرجع نفسه، الصفحة نفسها..

(4) المرجع نفسه، ص124.

**مثلا كان غّفلا لا يحمل دلالة إعرابية وكذلك شأنه إذا انتظمه تركيب وهو يحمل مانعا من التلوّن الاعرابي** "[1]

وقد ربط الباحث المقتضي ( أي ما يقتضيه الإعراب) **بنظرية التعليق** والتي تعتمد على التعالُق بين العامل والمعمول إذ يذهب إلى أن المقتضي في هذه النّظرية " صفات ثلاث **(المعمول)** فتستدعي الإعراب ذاتها **بعلامة** دالة وهذه العلامات ليست من الضروري أن تكون محدّدة بحيث تلازم كل **موقع** معين صورة مخصوصة "[2]

ونخلص من رأي ما ذهب إليه قباوة أن المقتضي يستلزم

**المعمول ---- الاعراب ---- علامات دلالة مبنية على التلازم**

ومن هذا المنطلق يمكن أن نقول أن العامل في نظرية الاقتضاء عند فخر الدين قباوة هو ما يولّده في التركيب

والحري بالذكر أن الباحث قد جمع بين نظرية الاقتضاء وظاهرة الإعراب من حيث الفهم العملي إذ" **هي مفهوم العامل وتحديد وظيفته في التعبير أنه مقتضي للإعراب**"[3]

**مفهوم عامل+ وظيفة تعبيرية= الإعراب**

(1) فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء، ص125..

(2) المرجع نفسه ص125.

(3) المرجع نفسه، ص127.

وقد أدرج قباوة الإعراب والعامل من مكونات الظاهرة التركيبية التي لا تنفك و تنفصل عن مكونات ثلاث وهي:

- التفكير العقلي
- الأداء المتفاعل
- الكتلة التآلفية

وهذا ما دل عليه بقوله " **فالتفكير** يوجه إلى المعاني والوظائف، **والأداء** يحقق التفاعل الصوتي، **والتكتل المصوغ** يؤلف بين العناصر"[1]

وهنا يمكن النّظر في قول فخر الدين قباوة؛ أن العامل لابد أن يؤثر في المعمول بكل ما يقتضيه من معاني دلالية وليس بدعا على العامل الإعرابي أن يكون من هذه المكونات حيث يقول " لرأيت أن أقربها إلى العامل الإعرابي هو الأول والثالث؛ أي التفكير القاصـــــد والصياغة التركيبية، أما الأداء فأقرب ما يكون إلى الجانب الصرفي"[2].

ويمكن أن نخلص من هذا القول إلى أن العامل الإعرابي عند فخر الدين قباوة يشتمل على أمرين **(العامل الإعرابي = التفكير القاصد (المقصدية) + الصياغة التركيبية)**

(1) فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء ، ص128.

(2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

كما يرى فخر الدين قباوة أن العامل الإعرابي يقتضي الجمع بين المكونين؛ كون طبيعة اللّغة تقتضي ذلك حيث يقول مصرحا "والحق أن الجمع بينهما هو الذي يوافق طبيعة العربية بين اللّغات؛ إنه الازدواج المتآلف غفلت عنه جميع النّظريات المطروحة "[1]

وعليه فإن نظرية الاقتضاء عند فخر الدين قباوة في العمل الاعرابي منوطة بالإزدواجية كونها الأساس في تبيان المعنى والمقاصد وقد مثل لنا بقواعد نحوية بقوله " كدخول المضاف على التمييز و الفاعل ونائبه والمفعول به، وحرف الجر على المبتدأ والخبر والفاعل "[2]

إن هذا الازدواج من أساسيات نظرية الاقتضاء عند فخر الدين قباوة في الإعراب ولعل الأمثلة التي ضربها دليل على ذلك، بل قد فسر سبب الازدواج التآلفي في العمل النّحوي والاعراب بقوله " ثم إن هذا التآلف الازدواجي مصدره طبيعة العمل الاعرابي لأنها مكونة من عنصرين لغويين متعاونين "[3]

إن هذه النّظرة التي يبثها فخر الدين قباوة للعامل الاعرابي تدل على الوظائف التي تعتريه من خلال نظرية الاقتضاء فالوظائف عنده من ناحية العامل الحقيقي نوعان[4]

- العمل اللّفظي : عناصر الكلام
- العمل المعنوي دلالة التركيب وعليه نخلص أن الازدواج التآلفي ينطلق من واقع التعبير اللّغوي والظاهرة الاعرابية.

(1) فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء، ص129.

(2) المرجع نفسه ، ص130.

(3) المرجع نفسه، ص131-132.

(4) ينظر: المرجع نفسه: ص132.

**2- نظرية الاقتضاء والدلالة :**لقد ربط فخر الدين قباوة نظرية الاقتضاء بالدلالة؛ حيث يرى أن المفردات بحروفها الأصلية قد تشغُل معاني مختلفة من منطلق المعاني المعجمية حيث يقول " ... بعدد تلك الدلالات وفي كل منها مقتضيات تناسب الابعاد المستهدفة "[1] ، وهنا إشارة إلى أن المفردات تكون لها البنية نفسها ولكن معانيها تختلف و هذا ما يقتضيه السياق و المقام حيث يقول قباوة " ... تلاحظ أن الدوائر التي يشغلها الفعل الواحد بحروفه الأصلية الخالصة ومعناه الوظيفي المعجمي، تتعدد مساحتها ومكوناتها وتختلف حاجاتها بحسب ما يتطلبه المقام والسياق ومرسِل الكلام في حدود الضوابط اللّغوية "[2].

وقد ضرب فخر الدين مثالا على معاني جعل

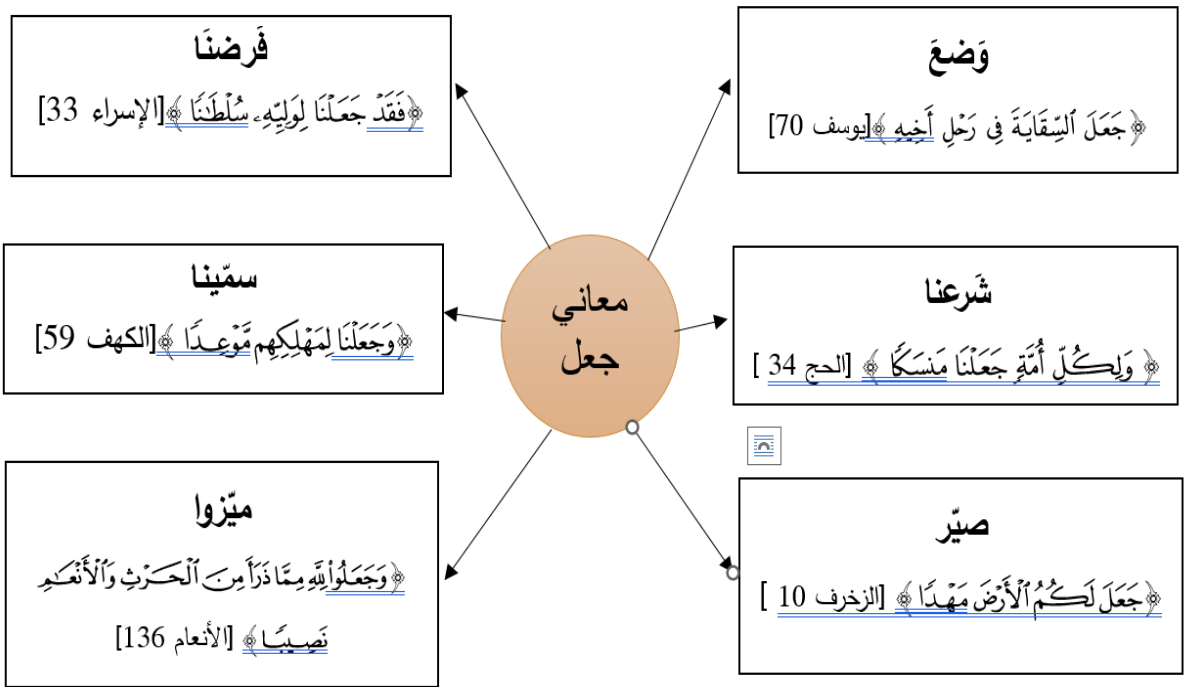


(1) فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء، ص135.

(2) المرجع نفسه ، ص136.

من خلال هذا المخطط يتبين لنا أن معاني **(جَعَلَ)** تنوّعت معانيها في الآيات الكريمات وهذا التنوع الدلالي ليس محصورا في ظاهر اللفظ فقط، بل يتعداه إلى **السياق** الذي وضعت فيه الكلمة، ومراعاة **مقتضى الحال** والمعنى المراد **ومرسِل الكلام** أي معنى كلمة جعل لا تُفهَم دلالتها بلفظها وبصورة دقيقة إلا على وجه الاقتضاء الذي يكمل معناها.

ما تنبه إليه قباوة في هذه النّظرية وعلاقتها بعلم الدلالة تلك الزيادات الصرفية التي تضاف إلى الفعل كونها تضيف معاني جديدة له وهذا ما أشار إليه في قوله : " وتزداد قدرته على العطاء والتأثير والتلون وتتفتح فيه جوانب وافرة من الحساسية والانفعال والتأثير ضمن ما حوله من عناصر الكلام "[1]

وقاعدة ارتباط نظرية الاقتضاء بالدلالة في منظوره منوطة بـ:

1- مقاصد الكلام
2- وضوابط اللّغة
3- مراعاة السياق والمقام
4- مشاركة اللّفظ في العمليات الاعرابية

(1) فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء، ص138.

فكل هذه القواعد ينتج عنها اقتضاء عمل[1] أي تلبية وتحقيق ما يتطلبه العامل داخل التركيب من ازدواجية العمل اللّفظي والمعنوي في إطار الاعراب.

ويشير قباوة إلى موضع اللّفظ في التركيب ودلالته وتغلبه على الوظائف الإعرابية أي أن اللّفظ يغلب على الإعراب حيث يقول " كفى بزيد صديقا، وما رأيت من غريب، وربّ كاذب صدَق، وبحسبك دينارٌ... تجد تغلبا ظاهرا للفظ على الوظائف الاعرابية المطلوبة "[2]

ومن أجل هذا وضع قباوة قاعدة على الازدواج التآلفي في العمل الاعرابي لما يقتضيه العامل وهي من أساسيات نظرية العامل إذ يقول " ... ولذا كان ما ألححنا عليه من الازدواج ضروريا في موضوع العمل الإعرابي لتحقيق ما يقتضيه العامل في التركيب "[3]

(1) ينظر، فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء، ص141.

(2) المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

(3) المرجع نفسه، ص143.

## 3- نظرية الاقتضاء والعوامل:

سنحاول ههنا الإشارة إلى ما ذهب إليه فخر الدين قباوة في مقتضيات العوامل فهو يرى " أنّ العامل هو ما يقتضي وظائف نحوية وعلامات إعرابية تخصصها وتحدد هوّيتها في مجال التركيب النّحوي "[1] أي أنّ لكل عامل ما يستلزمه كوظيفة داخل التركيب مما ينعكس على العلامة الاعرابية لتبين عن الوظيفة داخل سياق ما، وهذا ما يفسره فخر الدين قباوة بقوله " السبب في هذا ما يتضمنّه الفعل من معنى الحدث "[2]

فالباحث يرى أنّ كل ركن من أركان التراكيب اللّغوية تتضمن دلالة وتقتضي وظائف محددة سواء تعلق الأمر بالأسماء أو غيرها وقد أشار إلى ذلك قائلا " وكذلك شأن الأسماء التي تتضمن الدلالة عن الحدث مجرداً أو مضافا إليه غيره، فالمصادر الصريحة والمشتقات الوصفية إذا لازمت وظائفها الصرفية ... فتقتضي الوظائف والعلامات الاعرابية المخصصة"[3]

ليس هذا فحسب بل يرى أن العناصر العاملة التي يرسلها المتكلم لها مقتضياتها ضمن التركيب، وهنا تجذب الجملة جميع المعلومات والتي مردّها الحدَث وهذا ما صرّح به قائلا " هذا هو الاقتضاء العام للعوامل الأصلية لما تحمله من معنى الحدث الحيوي النّشط والدليل في ذلك ما ذكره عن حروف المعاني في مشاركتها عملية الاقتضاء من خلال تأديتها لدلالة أحداث قاصدة، كالهمزة وليت وكأن وغيرها "[4]. ثم ترى العوامل الفرعية في تضاعيف التركيب موزعة بمستويات مختلفة ومقتضيات متفاوتة "[5].

---

(1) فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء، ص146.

(2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3) المرجع نفسه، ص146.

(4) تنظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها

(5) المرجع نفسه، ص148.

وقد جعل قباوة الحدث معلماً أساسا في العمل الإعرابي بل عدّه نشاطاً لغويا ظاهرا وهذا لم يسبقه أحد من المحدثين حيث يقول مشيراً لهذا المعلم بقوله "ولهذا كانت المفردات التي تتضمن معنى الحدث أصلا في ميدان العمل الاعرابي فهي ذات نشاط لغوي ظاهر"[1].

ونشير هنا إلى أن رأي فخر الدين قباوة يتقارب مع صالح فاضل السامرائي في أن العامل له معنى ومنوط بالسياق حيث يقول "وإذا بان لك في حال النّصب أنه يقتضي أن يكون المعنى على أنه قد صُنِع من الذَّنب بعضا وتُرك بعضا فاعلم أن الرفع على خلاف ذلك وأنه يقتضي نفى أن يكون قد صُنع منه شيئا وأتى منه قليلا أو كثيرا"[2]

إنها نظرية مبدؤها وأساسها الحدث الذي يستلزم العمل الاعرابي مما يؤدي إلى النّشاط اللّغوي

ويذكر في السياق ذاته أن معنى الحدث يحدث أثرا واستقطابا في المعمولات التركيبية إذ يرى أن هذه المفردات " تستقطب عددا من المعمولات التركيبية: الفاعل ونائبه، والمفعولات المعروفة "[3] وقد مثّل بالجملة الاسمية في ركنها الرئيس وهو المبتدأ حيث يقول " أما المبتدأ فأمره في مقتضيات الإعراب خاص ومتميّز يعود بنا إلى مرتبه الأصالة النّحوية ، فالمفردات المنفعلة إذا دخلت التركيب ابتداءً أي من دون مقتضٍ ملفوظ أو مقدر كان لها وظيفة ما يبتدأ به "[4]

ما يشير إليه فخر الدين قباوة في اقتضاء المبتدأ كونه مسندا إليه، له دلالة تعبيرية بل يمثل وظيفةً أساسا في التركيب في قوله " ومن ثم فإن إرادة الابتداء في الأسماء تقتضيها ما

(1) فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء، ص151.

(2) فاضل صالح السامرائي، لمسات بيانية في نصوص التنزيل، ص 226.

(3) فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء، ص151.

(4) المرجع نفسه، ص154.

يسند إليه معنًى ذو فائدة أي مبتدأ يمثل الوظيفة الوضعية الأولية فيكون الاسم المرفوع لذلك منطلق التعبير"[1] وهذا ما عبر عنه بأنه أصل في التعبير والتركيب.

وقد أشار إلى هذا الرأي، تمام حسان في معرض حديثة عن الغاية من العامل في كشف العلاقات السياقية حيث يقول " والكشف عن العلاقات السياقية (أو التعليق كما يسميه عبد القاهر) هو الغاية من الإعراب، فإذا طلب إلينا أن نعرب جملة مثل : "(ضرب زيد عمرا )" نظرنا في الكلمة الأولى (ضَربَ) فوجدناها قد جاءت على صيغة (فعل) ونحن نعلم أن هذه الصيغة تدل على الفعل الماضي من حيث صورتها "[2]

## 4-نظرية الاقتضاء بين العمل والاصطلاح الإعرابي

يعد العمل الإعرابي من الأركان الرئيسة التي يبني عليها فخر الدين قباوة نظريته بل نجده يشير إلى قضايا مهمة في هذا الباب، كتبيان معنى الحدث بقوله " فالحدث هو العمل والفعل أي وقوع الشيء "[3]

حيث يرى أن الحدث هو العمل الذي يؤثر في المعمول ويبين الدلالة الموجودة فيه، إذ إنها في التركيب، بل " تقتضي ما يملأ حيزها من المعمولات المختلفة"[4]

ولعلّ هذه النّظرة التي ذهب إليها فخر الدين قباوة ليست كسابقتها من النّظريات، بل إن بعض النّحاة لم يتنبهوا إليها حسب رأيه وخاصة في دلالة الاسم حيث يقول " وإنما أغفل بعض النّحاة تعريفه لأنه يتضمن الدلالة الوضعية ... فإذا تجرد من بعض الحدث في التركيب انحصرت مقتضياته في دائرة ضيقة"[5]

---

(1) فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء، ص155.

(2) تمام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص181.

(3 ) المرجع السابق، ص159.

(4) المرجع نفسه، ص159.

(5) المرجع نفسه، الصفحة نفسها،

إن ما يستدعيه الاسم كونه اسما في العمل الاعرابي من منظور قباوة يقوم على ا الوظيفة، وما يقتضيه كالمفعول المطلق مثلا " ما يُؤكَّد به أو يُبيَّن مصدر فعله يعني أنه لفظ يدل على توكيد ما يتضمنه الفعل من الحدث "[1]

وهذا الرأي الذي الذي أتى به فخر الدين قباوة في العمل الإعرابي وما يقتضيه، له حجة في تفسير هذه المصطلحات ومن هنا جعل " الفعل أصلا في العمل الإعرابي، لأنه أكبر عدد للمقتضيات، ولا يكون عاطلا عن العمل إلا إذا ورد زائدا للتوكيد أو لمجرد الدلالة على الزمان"[2]

كما نجد قباوة يرد على بعض من رأى أن أصل الفعل من العامل؛ حيث يقول " وليس للعامل، حين نذكر نظرية الاقتضاء أن يكون معدوما غير مقدّر أي معنويا خالصا كما تدّعي بعض النّظريات المختلفة في تفسير التجرد عن العوامل للمبتدأ والفعل المضارع مثلا "[3]

إن ما يراه فخر الدين قباوة حول العامل كلها منوطة بالسياق الوارد فيه سواء تعلق الأمر بالمقام أو الخطاب الذي وردت فيه، أي أن لكل عامل ما يقتضيه كالحذف مثلا فلما نقول ( نعمَ العبد الشاعرُ) فإنه يحدث ويقتضي اشتراكا في المعنى حيث يقول: فإذا حضر اللّفظ المحذوف المقتضي كان له اشتراك ظاهرٌ، في العملية الاعرابية المزدوجة ولم يبق للوظيفة النّحوية انفراد بها[4].

إن تفسير المصطلحات النّحوية تقتضي مخرجات في التركيب والتفسير لها، بل تقتضي وظائف لها مختلفة وحاجات تعبيرية " نقول ( من سعى نجا) فالفعل هنا وقع في

(1) فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء ، ص162.

(2 ) المرجع نفسه، ص165.

(3) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(4) ينظر المرجع نفسه، ص165.

محل جزم، وصيغة تتطلب بناءه على الفتح ولفظه يتعذر فيه كلتا الحالتين ولذلك تراه أصّم الطرف، وهو في محل جزم باسم الشرط ومقدّر فيه لفظ البناء الأصلي اللّازم"[1].

كلّ هذه الأدلة التي أثبتها فخر الدين قباوة أنها تهدف إلى علاقة تفاعلية بين المتكلم والمخاطب من خلال المقاصد والعلاقات والوظائف.

وقد توصل فخر الدين قباوة إلى أنّ " العمل الإعرابي هو مقتضٍ للوظائف والعلامات وذو صفة ازدواجية تشمل لفظ العامل ودلالته معاً، من خلال مقتضى الحال وضوابط اللّغة "[2]

كما توصل إلى أنّ عمل الفعل له مقتضيات لذلك حيث يقول:" ...أولها للفعل بما يقتضيه من أبعاد وظيفية متعدّدة وثانيها للمصادر والمشتقات وأسماء الأفعال والأدوات العاملة بما تحمله من الدلالة الحدثية "[3].

ونخلص من خلال هذا المبحث الذي سلطنا الضوء على أهم القضايا التي أثارها فخر قباوة من خلال نظرية الاقتضاء التي تعد من أبرز النّظريات التي اقترحها كحلّ أو كبديل في تفسير وتحليل ظاهرة العمل النّحوي، وذلك من خلال ربط النّحو بالدلالة والسياق.

ويمكن أن نجمل بعضها فيما يلي :

- إعطاء نظرة جديدة للعامل النّحوي حيث يراه أنه ليس مجرد عنصر لفظي بل هو مركب وظيفي وودلالي، فالعامل عنده **التفكير القاصد** + **الصياغة التركيبية**

(1) فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء، ص166.

(2) المرجع نفسه، ص190.

(3) المرجع نفسه، ص191.

- الانتقال إلى التفسير الوظيفي الدلالي، حيث يرى أنّ الاعراب لا يفهم إلا في ضوء حاجات التخاطب والسياق، وليس بوصفه مجرد علامات لفظية

الجديد الذي جاء به قباوة هو أنه قدم نظرية جديدة تعتبر تحوّلا جوهري لمفهوم العمل الإعرابي من كونه سببا مباشرا للإعراب الى كونه تفسيرا وظيفيا خاضعا للاقتضاء، وبهذا يمكن أن نقول أن قباوة قد أعطى أراء جديدة للدرس النّحوي.

## خاتمة

تناولنا في البحث موضوعا مهما في الدرس النّحوي **حيث سميناه (أثر نظريّة الاقتضاء في تفسير العمل النّحويّ دراسة في كتاب مشكلة العامل النّحويّ ونظريّة الاقتضاء – فخر الدين قباوة–)**

وهو بحث مهم في الدرس النّحوي والنّظرية اللّغوية، إذ أنّ نظرية الاقتضاء من النّظريات اللّغوية النّحوية التي تدرس معالم النّظرية في المنهج والتناسق والمنطق، وخاصة أنها ترست عند عالم من علماء النّحو في العصر الحديث وهو فخر الدين قباوة ومن خلال البحث توصلنا إلى النّتائج الآتية:

- العمل النّحوي هو الركيزة الأولى التي يُبنى عليها النّحو العربي في تفسير التغيرات الاعرابية في التراكيب والجمل، حيث يسهم في انتاج وفهم المعنى داخل البنية اللغوية.
- العامل والعمل النّحوي لهما أصول في الاقتضاء عند القدماء حيث ربطوه بالعامل والمعمول، إذ يروا أن العامل يقتضي المعمول من حيث المعنى والتركيب أي كلاهما لا يستغني أحدهما عن الاخر.
- برز الاقتضاء عند المحدثين من خلال العلاقات التركيبية وعلاقتها بالسياقات المختلفة بل إن منهم من قرنها بالجانب التعبيري.
- فخر الدين قباوة لا ينفي العامل النّحوي بل له نظرة مغايرة لما هو معروف عند القدماء خاصة ما يتعلق بالعامل المعنوي أذ لا يدخل هذا في نظرية الاقتضاء بل يجب أن يكون العامل عنده حاضرا بلفظه أو مقدرا في ذهن المتكلم.

  وإنما أعطى نظرة موسعة له من خلال نظرية الاقتضاء يفهم من خلالها وفق السياقات اللّغوية.
- جعل الباحث الفعل أصلا في العمل الاعرابي باعتباره أكبر عدد للمقتضيات.

- العمل النّحوي لا يفهم في نظر الباحث إلا من خلال مزجه بين عنصر اللفظ والمعنى في صوره التركيبية التعبيرية والتحليلية والصوتية.
- نظرية الاقتضاء تعتبر في نظر قباوة حلا بديلا ومكمّلا لنظرية العامل في الدرس النّحوي
- نظرية الاقتضاء نظرية قائمة على العلائق التركيبية والوظائف التعبيرية.
- نظرية الاقتضاء عند فخر الدين قباوة منوطة بالعوامل وما تقتضيها من تعابير دلالية سياقية.
- يعد الباحث نظرية الاقتضاء مبدأ تفسيريا يُسهم في فهم وتحليل المشكلات المتعلقة بالعمل النّحوي وذلك من خلال مشاركة مجموعة من الاعتبارات والعوامل الخارجية أثناء التركيب، كالسياق وحال الخطاب ومقصديه المتكلم
- نظرية الاقتضاء تفسر دلالة علامات الاعراب ومراعاة مقاصد المتكلم وضوابطها اللّغوية
- الاقتضاء الاعرابي منوط بالمعاني النّاتجة عن التراكيب المختلفة.

# قائمة المصادر والمراجع

# قائمة المصادر والمراجع

**القرآن الكريم رواية حفص عن عاصم**

## 1- المعاجم والقواميس والموسوعات العربية


1. أحمد ابن فارس بن زكرياء، أبو الحسين، **مقاييس اللّغة**، تح عبد السلام محمد هارون، ج5، ط1، دار الجيل، بيروت 1991م، مادة (ن ظ ر).
2. إسماعيل بن عماد الجوهري، **معجم الصحاح**، تح أحمد عبد الغفور عطّار، ج6 ط4، دار العلم للملايين، بيروت،1987
3. إميل بديع يعقوب، **موسوعة النّحو الصرف والاعراب**، ط1، دار العلم للملايين بيروت،1977 .
4. جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، أبو الفضل، **لسان العرب**، مج 15، ط3، دار صادر، بيروت.
5. زين الدين أبو عبد الله الحنفي الرازي، **مختار الصحاح**، تح: يوسف الشيخ محمد، ط5، الدار النّموذجية، بيروت، 1999م.
6. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي: **القاموس المحيط**، تح: أنس محمد الشامي وزكرياء جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، 2008 م، "باب عمل".
7. مجموعة من المؤلفين، **معجم الوسيط** ،مكتبة الشروق الدولية، ط4، القاهرة: 2004.
8. نخبة من اللّغوين بمجمع اللّغة العربية بالقاهرة ،**معجم الوسيط** ج2، ط2، دار الفكر، بيروت، 1972.


## 2- الكتب العربية التراثية والمعاصرة

### أ- التراثية:

1. أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه، **الكتاب**: تح: عبد السلام محمد هارون، ط3 ج1 عالم الكتب بيروت، د ن.
2. أحمد ابن عبد النّور المالقي، **رصف المباني في شرح حروف المعني**، تحقيق أحمد محمد الخراط، ط3 دار القلم دمشق،2002م
3. تاج الدين بن نصر بن علي بن عبد الكافي السُّبكي، **رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب**، تح علي محمد عوض ج 3، ط1، بيروت، لبنان.1999م
4. جمال الدين **ابن** الحاجب عثمان بن عمر بن أبي بكر، **الكافية في علم النّحو**، تح: د صالح عبد العظيم الشاعر، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 2010 م.
5. الحسن بن عبد الله المرزبان السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، تح : أحمد حسن مهدلي، ج3، ط1، دار الكتب العلمية، 2008م.
6. خالد الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، ج1، ط1، دار الكتب العلمية بيروت 2000م.
7. خالد الأزهري، **شرح العوامل المائة النّحوية في أصول علم العربية للجرجاني**، تح البدراوي زهران، ط2، دار المعارف .
8. رضي الدين، محمد بن الحسن، الأسترآباذي، **شرح الرضي على كافية ابن الحاجب**، تح عبد العال سالم مكرم، ج1 ط1،عالم الكتب، القاهرة،2000 م.
9. صدر الأفاضل القاسم ابن الحسين الخواريزمي، **ترشيح العلل في شرح الجمل**' تح: عادل محسن سالم العميري، مكة المكرمة،1998م.
10. عبد الرؤوف المناوي، **التوقيف على مهمات التعريف**، تح عبد الحميد صالح حمدان، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1990م
11. عبد القاهر بن عبد الرّحمن الجرجاني ، **العوامل المئة**، نقلا عن كتاب أصول النّحو العربي لمحمد عيد، دار عالم الكتب، القاهرة، 1973م.

12. عبد القاهر بن عبد الرّحمن الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح**، تح: كاظم بحر المرجان، ج1، د.ط. الرشيد، بغداد،1982م.

13. عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي، **نشر البنود على مراقي السعود**، تح: أحمد رمزي ، مطبعة فضالة، المغرب ج1، دون طبعة.

14. عثمان ابن جني، أبو الفتح، **كتاب الخصائص**، تح: محمد علي النّجار، ج1، ط1، دار الكتب المصرية، القاهرة: 1952.

15. كمال الدين أبو البركات الله الأنباري، **أسرار العربية**، تح: محمد بهجة البيطار، دمشق1965م.

16. كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن ابن أبي الوفاء محمد ابن عبد الله الأنباري، **الانصاف في مسائل الخلاف**، تح جودة مبروك، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص465

17. محب الدين أبو البقاء عبد الله ابن الحسين العكبري، **اللّباب في علل البناء والإعراب**، تح غازي مختار، ج1-ج2، دار الفكر المعاصر، بيروت،2001م.

18. محمد السيّد الشّريف الجرجاني، **معجم التّعريفات**، تح: محمد الصّديق المنشاوي، د.ط دار الفضيلة. القاهرة، د ن.

19. محمد بن سهل بن السراج، أبو بكر، **الأصول في النّحو**، تح: عبد الحسين الفتلي، ج1، ط3، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1996م.

20. محمد بن علي الصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**: ج2، ط1، دار الفكر، بيروت،1999م.

21. محمد بن يزيد المبرد أبوالعباس، **المقتضب**، تح عبد الخالق عضيمة، ج4، القاهرة، 1994م.

22. ناصر الدين بن عبد السيد المطرزي، **المصباح في علم النّحو**، تح: عبد الحميد السيد طلب، ط1، مكتبة الشباب.

**ب- المعاصرة**


1. تمام حسان، **اللّغة العربية معناها ومبناها**، ط1، دار الثقافة، 1994م
2. رفيق البوحسينيّ، **معالم نظريّة للفكر اللّغويّ العربيّ (مقاربة أبستمولوجيا)**، د.ط. الدار البيضاء- المغرب أفريقيا الشّرق د.ت:
3. عباس حسن، **النّحو الوافي**، ج4، ط3، دار المعارف، مصر، د ن.
4. فاضل صالح السامرائي، **لمسات بيانية في نصوص التنزيل(محاضرات)**، بدون طبعة.
5. فاضل صالح السامرائي، **معاني النّحو**، ج4، ط1، دار الفكر، 2000 م.
6. فخر الدين قباوة، **التحليل النّحوي أصوله وأدلته**، ط1، دار قوباء للطباعة والنّشر، القاهرة،2002م
7. فخر الدين قباوة، **مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء فخر الدين قباوة**، دار فرات.
8. محمد عبد العزيز عبد الدّايم، **النّظريّة اللّغويّة في التّراث العربيّ**، ط1، دار السّلام، الاسكندريّة: 2006م
9. محمد كاظم البكاء، **منهج كتاب سيبويه في التقويم النّحوي**، دار الشؤون الثقافة العامة، بغداد،1989م.
10. محمد كاظم البكاء، **نظرية الحس الصوتي**، مدخل لدراسات كتاب سيبويه، ط1 إلكترونية، معهد المخطوطات العربية القاهرة،2018م
11. مصطفى بن حمزة، **نظرية العامل في النّحو العربي دراسة تأصيلية وتركيبية**، ط1، 2004م.
12. منيرة القنونى، **نشأة النّحو العربي دراسة ابستيمولجية المنوال والتناسق النّظري**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان1971م

## 3- المجلات والدوريات

1. محمد إبراهيم خليفة شوشتري، **دراسة نظرية الاقتضاء عند الرضي الأسترآباذي**، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة ع 61، طهران، ايران.

2. أمحمد عرابي: **الاقتضاء الحجاجي ودوره في تحقيق الفاعلية الاقناعية – الخطاب القرآني أنموذجا**، مجلة اللّغة والاتصال، مج11 يصدر مختبر اللّغة والاتصال، ع 18 ،حمد بن بلة، جامعة وهران، 2015م.

## 4- الرسائل والاطروحات

1. كرموش محمد خير الدين، **منهج التحليل النّحوي عند فخر الدين قباوة، من خلال كتابه التحليل النّحوي أصوله وأدلته بن النّظرية والتطبيق** مذكرة ماجيستير، اشراف بوجملين لبوخ، كلية الآداب واللّغات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012م

# فهرس الموضوعات

**الفصل الأول: ثبت المصطلحات_____11-46**

**المبحث الأول: ماهية النّظرية اللّغوية**

**مقدمة**.....

**1- مفهوم النّظرية**.....**12**

1-1 لغة.....**12**

2-1 اصطلاحا.....**13**

**2- شروط النّظرية اللغوية**.....**14**

1-2 التجرّد والعموم.....**14**

2-2 الشمول / الاكتمال.....**15**

3-2 البساطة.....**15**

4-2 تحقيق الاتساق.....**15**

5-2 مراعاة الاقتصاد.....**16**

**2- مفهوم الاقتضاء**.....**17**

1-2 لغة.....**17**

2-2 اصطلاحا.....**18**

1-2-2 في الاصطلاح اللّساني.....**18**

2-2-2 عند علماء أصول الفقه.....**18**

3-2-2 عند اللّغويين.....**19**

**المبحث الثاني: مفهوم العمل النّحوي**

1- مفهوم العمل.....**20**

1-1 لغة.....**20**

2-1 اصطلاحا ..... 21
**2- مفهوم العامل..... 26**
2-1 لغة ..... 26
2-2 اصطلاحا..... 26
2-2-1 عند سيبويه ..... 26
2-2-2 عند الجرجاني ..... 27
2-2-3 عند ابن الحاجب..... 27
**2-1 أنواع العوامل ..... 28**
2-1-1 العوامل اللّفظية ..... 28
2-1-2 العوامل المعنوية ..... 29
**3- مفهوم النّحو ..... 31**
3-1 لغة ..... 31
3-2 اصطلاحا..... 32
**المبحث الثالث: الاقتضاء في الدرس النّحوي القديم والحديث**
**أولا: الاقتضاء عند القدامى ..... 33**
1- الاقتضاء عند سيبويه ..... 33
2- الاقتضاء(الاستغناء) عند المبرد ..... 36
3- الاقتضاء عند الرضي الأسترآباذي ..... 39
**ثانيا: الاقتضاء عند المحدثين ..... 41**
4- عند السامرائي ..... 41
5- عند عباس حسن ..... 43
6- عند تمام حسان ..... 44

**فصل الثاني: كتاب "مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء " لفخر الدين قباوة –دراسة وتحليل _____ 48-86**

**المبحث الأول: فخر الدين قباوة – حياته وأعماله**

1- اسمه ومولده وتكوينه.....**48**
2- أساتذته.....**48**
3- عطاؤه العلمي.....**50**
4- خلاصة بحوثه النّحوية.....**41**
5- مؤلفاته وتحقيقاته.....**52**
6-5-1 مؤلفاته.....**52**
7-5-2 تحقيقاته.....**53**

**المبحث الثاني: التعريف بكتاب (مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء لفخر الدين قباوة)**

1- من حيث الشكل.....**55**
2- من حيث المضمون.....**57**
3- الهدف.....**58**
4- المباحث والمنهج.....**60**

**المبحث الثالث: العمل النّحوي ونظرية الاقتضاء من منظور فخر الدين قباوة**

**أولا: العمل النّحوي كظاهرة نحوية.....63**
الإعراب التعبيري.....**66**
إعراب التركيب.....**66**
إعراب البنية.....**67**
الإعراب التحليلي.....68

الإعراب الصوتي.....69
**ثانيا:** نظرية الاقتضاء من منظور فخر الدين قباوة.....**71**
1- الاقتضاء عند فخر الدين قباوة.....**72**
2-نظرية الاقتضاء والدلالة.....**76**
3-نظرية الاقتضاء والعوامل.....**79**
4-نظرية الاقتضاء بين العمل والاصطلاح الإعرابي.....**81**
**الخاتمة**.....**85**
**قائمة المصادر والمراجع**.....**88**
**ملخص**.....

**ملخّص**: يتناول هذا البحث موضوعا موسوما(**أثر نظرية الاقتضاء في تفسير العمل النّحوي- دراسة في كتاب مشكلة العامل النّحوي ونظرية الاقتضاء لفخر الدين قباوة)** هذا الموضوع الّذي يحاول أنْ يثبت أثر نظريّة الاقتضاء في العامل والعمل النّحويّ؛ انطلاقا من أنّ العامل يحدث أثرا في التّركيب؛ بل ما يقتضيه من علائق تركيبيّة سواء تعلّق الأمر عند القدماء أو المحدثين.

ويهدف البحث الإبانة عن أثر المقتضى الإعرابيّ بكل مستوياته عند فخر الدين قباوة (الصّوتيّ والنّحوي والتّحليلي والدّلالي والصّرفي) إذ إنها جميعا تحدث أثرا في التّركيب من خلال سياقات مختلفة، وهنا تظهر أهمية الاقتضاء في النّظريّة النّحويّة في فكر فخر الدين قباوة؛ فما من عامل إلا وله عمله النّحوي فيقتضيه؛ محدثا وظائف دلاليّة مع مراعاة مقاصد المتكلم والضّوابط اللّغويّة.

**الكلمات المفاتيح**: النّظريّة، العمل النّحوي، الاقتضاء، العلائق التركيبيّة.

**Abstract**: This research deals with a topic titeld with (the impact of the theory of necessity in the interpretation of grammatical work - a study in the book "**The problem of the grammatical factor and the theory of necessity"** by (**Fakhr al-Din Qabawa)**.

This topic that tries to prove the impact of the theory of necessity on the worker and grammatical work; We have tried hard to show the impact of the syntactic requirement at all levels when Fakhr al-Din Qabwa (phonetic, grammatical, analytical, semantic and morphologic) as they all make an impact on the composition through different contexts, and here the importance of the necessity in the **grammatical theory** appears in the thought of Fakhr al-Din Qabawa;

**Keywords**: theory, grammatical work, necessity, syntactic relationships.